

١٦٠
م.ب. المأب في شرح الأديب للبهشتي، محمد بن أحمد - ٧٤٩ هـ. بخط

خليل بن حسن بن خليل الحلبي ١١٤٠ هـ.

٦٥ ق ١٣ س ٢٠ ر ٥ اسـم

نسخة حسنة ، خطها نسخ معتاد .

٦٩٨٣

الاعلام (ط ٤) ٢٢٦:٥ كشف الظنون ١ : ٤٠

١- المنطق ٢- المؤلف ب - الناسخ ج - تاريخ

النسخ د - شرح أديب البحث للسمو قندي ه - شرح رسالة

٤/١٤١٦

أديب البحث للسمو قندي . Copyright © King Saud University

١١١٠/٩/٥

۲۹۹

سرم اسرار قندینه
نور دایه ایچک لغات
۷۷

كتاب السمع في اداب البحث

للامام البهشتي الاسفرائيني روح الله

وفور ضريحه امين

م

مكتبة جامعة الملك سعود قسم النسخات
الرقم: 3982
العنوان: كتاب في شرح الادب
المؤلف: البهشتي محمد بن محمد
تاريخ النسخ: 1110 هـ
اسم الناسخ: محمد بن خليل الحلي
عدد الأوراق: 25
ملاحظات: -----

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله المنوحد بوجوه ^{الوجود} والقدم المنفرد بذاته عن الخدوش
والعدم الذي ابدع الارواح بمكنه واوجد الاشباح بقدرته خلق
الانسان من نطفة امشاج وجعله في احسن تقويم واعد مزاج
والصلاة على النبي المزين بالعلوم العالوية المشرف بالخلق
بالعادلة محمد المستعد لتحقيق المستبد بتدقيق الدقائق وعلى الله الطيبين
الطاهرين واصحابه المهادين واضاره المجاهدين اما بعد فان
احوج خلق الله تعالى محمد بن احمد البهشتي الاسفراحي ببض الله
غفر احواله وارزاق اعضاء اماله يقول قد اثارني جمع من الفضلاء الذين
شاركهم في البحث ادام الله فضائلهم انا شرع لهم الرسالة الموسومة باداب
البحث للامام المحقق والجزيل الموفق افضل المتأخرين تسمى المله والدين
السمير فتدعي نور الله فيجده لاننا مع منوع حجهات على المباحث الكلامية والحكمة
والحداية المشكلة الصعبة شراف في مكلاتها ويوضع مفصلاتها ويقرر معانيها

على

على وجه لا يقضي الى الاطناب ولا يحل شي من الطائيف الكتاب فقالوا حفظ
علي الصديق ولو في الحريق فشعت في المشار اليه وسميته بالمباب في شمع
الاداب قال المنة للوهب العقل الى اخره اقول المنة مصدر من عليه منة
يقال المنة تهدم الضيعة وواهب العقل هو الله تعالى الوهاب لانه اعطي
كل شي خلقه ثم هداه العقل مراد بالبحر والنهي واللب وسوقوت من شأنها
ادراك المعقولات بديهية كانت او مكتسبة يعني المنة تثبت علينا لوهب العقل
لانه من علينا بالعقل الذي هو افضل النعم والريالة مرادف للؤلؤة والالوة قال
لسيد وعلام ارسلته امته بالوك فبذل لنا ما سار الاداب واحدها الادب والادب
ادب النفس وادب الدسي وهو ههنا عبارة عن معرفة ما يحترز به عن جميع انواع
الخطايا في المناظر لفظا ومعنى خطايا واستدلالا البحث مصدر بحث بيان بحث عن
الشي اي فتت عنه وفي الاصطلاح اثبات النسبة الايجابية او السلبية بالاستدلال
الضلالة وهي فقد ان ما يوصل الى المطا وهي ضد الهداية التي هي وجدان ما يوصل الى المطا

الفهم مصدر فهمت الشيء أي علمته والتفهم مصدر فهمته من قولهم
قد استفهمني الشيء فافهمته وفهمته تفهما وتفهم الكلام إذا فهمته
شبا بعد شيء متداولة معناه معتورة وهي من قولهم تدلونه الأيدي على خذ
هذه متر وهذه متر المحققون واحد المحقق وهو من قولهم حقق الأمر
إذا تحققته وصرت فيه على يقين منظومة من نظمت المولود إذا جعلته
في السلك والسلك الخيط والعقد بالسر القلادة المشور المتفرق ثلث الشيء
الثو ثلث الماثور من قولهم اثرت الحديث أنك إذا ذكرته عن غيرك
ومنه قيل حديث ما ثور ينقله خلف عن سلف التحفة أما تحفت به الرجل
البر والالهام هو ما يلقي الله تعالى في خواطر عباده من الخير وما يحجب في الخواطر
من الشر فوسوسة والحق أنه القائل في الدعاء قال الله تعالى فآلهمها
فجورها وتقويها والملمم ما يلقي في الدعاء من قولهم اللهم الله الصواب نقصد
الخطأ والحكيم المتفكر للأمر فإن قلت في قولك يكون حافظه له في البحث
نظر

نظرا ذيل من منه أن يكون الأدب أنفها حافظه للمعلم عن الضلالة
روحه اللزوم ظاهر وكذا انتفا اللزوم لأن هذه الأدب ليست بحافظ للمعلم
عن الضلالة بأنفسها بل مراعاتها كالمناطق فانه غير عام للذهن عن الخطأ
في الفحص بنفسه بل مراعاة إذا الشخص عالم يعتبر هذه الأدب في البحث وإن
كان عالما بها لم يكن محفوظا عن الضلالة وذلك بين قلنا استلما
أن الأدب ليست بحافظ للمعلم عن الضلالة بأنفسها في الحقيقة لكن هذا الإطلاق
مجاويز من باب إطلاق المتعلق على المتعلق ببيان المتعلق ودلالة شائع
وفي هذا الإطلاق ههنا نوع من المبالغة والتأكيد الذي ليس في الإطلاق بطريق
الحقيقة الذي هو قولنا يكون مراعاتها حافظه له في البحث عن الضلالة وذلك
يعرف بالتأمل ولعل وجه اختيار المجاز على الحقيقة ههنا هذا قال
وهي مرتبة على علمه فضول أقول لما وجب على طالب كرافة من فنون العلوم
على الوجه الاعلى بحيث يحصل له الوقوف التام عليه أن يحصل ثلثة أمور
الأولي أن يتصور الأمور التي ينوقف تصور المط على الوجه الاعلى عليها

كالاصطلاحات والشهورات التي وقعت بين اهل تلك الصناعات
المطلوبة له لان لكل علم اصطلاحات لا يعلم ذلك العلم الا بعد معرفتها
الثانية ان يتصور الامر المطلوب المقصود بالذات من مطلوبه
ليكون طلب ذلك المطلوب له مفيداً الثالثة ان يحصل بالاكتفاء
بذلك الامور المقصود منه بالذات ملكة يقتدر بها تحصيل ما هو
المطامع منه ليكون سعيه في ذلك المطلب واستغاله على بصيرة رتب المصنف
هذه الرسالة على ثلاثة فصول الاول في معرفة معاني الالفاظ المستعملة
بين المناظرين كالدليل والدرجات وغيرها وهي المبادر للفصل
الثاني والثالث في معرفة اداب البحث وتربيته وعلته ما يجب على
الجانبين من الشرايط غاية ما ينتهي اليه البحث والثالث في معرفة
ثلث نكات ركبها المصنف لبيان استعمال الاداب والقوانين
المذكورة في المواد الجزئية ووجه الحصر فيها ان المبحث عنه في هذه
الرسالة لا يخفى من ان يكون ما هو المقصود منها بالذات او لا يكون
فان

٢
فان كان الاول فهو الفصل الثاني وان كان الثاني فلا يخفى من ان يكون
من الامور التي يتوقف عليها الشروع في المقصود بالذات من هذه الرسالة
او لا يكون فان كان الاول فهو الفصل الاول وان كان الثاني فهو
الفصل الثالث قال الفصل الاول في التعريفات المناظرة هي النظر بالبصيرة
من الجانبين في النسبة بين الشئ اظهار للصواب اقول لما كانت
معرفة الالفاظ المصطلحة المستعملة بين المناظرين متقدمة على معرفة
الامور المقصودة المطلوبة بالذات التي هي كالمسائل في هذه الرسالة طبعها
قدمها للمصنف ووافق الوضع الطبع وقدم المناظرة على غيرها لان المقصود
بالقصد الاول من انشاء هذه الرسالة معرفة كيفية المناظرة مع الحصر والنقد
ودفعه وافحامه ومعرفة كيفية الشئ من حيث هي متعلقة به وقال
المناظرة هي النظر بالبصيرة من الجانبين في النسبة بين الشئ اظهار للصواب
المنظرة لغة امان النظر بان صار المناظر نظير المن ينظر في الكلام على معنى بيان بياضه

ان كلام كل كلام واحد منها يتوجه الى النسبة بين الشيء اظهارا
للسواب وامان النظر بالبصيرة اذ المناظرة في العلوم هي منها جواب
الاخر واصطلاحاً ما ذكره المصنف ومعرفة معناها من هذه الحيثية تنف
علي معرفة معاني الالفاظ التي وقعت في تعريفها فانظر بالبصيرة هي الفكر
بمعنى الحركات التخيلية وهو اعم منه بمعنى ترتيب امور معلومة
للتأري الى مجهول والمداد من الجانبين جانباً المعلن الذي نصب
نفسه لاثبات الحكم والبايد الذي نصب نفسه لنفيه والمعلن والبايد
جازان يكونا متعنيين بالثخص وجازان يكونا متعنيين بالنوع
والاختلافات الواقعة بين الفرق كالمثليين والفلاسيقة
والمعتزلة وغيرهم بحق ما ذكرنا وايضا صدور النظر من الجانبين
يقتل المقارنة وعدسها والتكوير والاعتراضات الواردة للمتأخرين
على المبادئ المستند عليها للمنفذين تثبت ذلك والمداد بالنسبة

بين الشيء النسبة للحكمة المفيدة للمخاطب فائدة تامة ايجابية
كانت او سلبية سواء كانت النسبة بثبوت احد الامرين للآخر
كسلب الحجر عن زيد في قولنا زيد ليس بحجر او بمصاحبة احد الامرين
مع الاخر كمصاحبة قولنا الشمس طالعة مع قولنا النهار موجود في قولنا
كلما كان النهار موجود فالشمس طالعة او بيلب مصاحبة احد
الامرين عن الاخر كسلب مصاحبة قولنا الليل موجود عن مصاحبة
قولنا الشمس طالعة في قولنا ليس بالبتة اذا كانت الشمس طالعة فالليل
موجود او بانفصال احدهما عن الاخر كانهضال قولنا العدد زوج
عن قولنا العدد فرد في قولنا اما ان يكون العدد زوجا واما ان يكون
فرقا او بيلب انفصال احدهما عن الاخر كسلب قولنا الحيوان ابيض
عن قولنا الحيوان انسان في قولنا ليس بالبتة اما ان يكون الحيوان
انسانا واما ان يكون ابيض والمداد باظهار الصواب باظهار ما
هو مطابق لنفي الامر قوله وهي النظر كالحس العالي لدخول

المحذور وغيره من الاشياء المايضة له تحت قوله بالبصيرة وليس من
جانب المعلق واليادل من الجانبين كالنظر الذي صدق عن الشخص
الذي هو ناظر بالبصيرة في مسألة علمية فانه يصدق عليه انه هو
النظر بالبصيرة لكن ليس ذلك من الجانبين فلم يكن مناظرة وهذا
مع القيد الاول كالحسن القريب قوله في انية احتراز
عن النظر بالبصيرة من الجانبين لاني انية كالفكر الذي
وقع منها في المحكوم عليه فقطر المحكوم به فقط من المسئلة التي تناظر
تساها فانه ليس بمناظرة قوله بين الشيء بيان للواقع لا احتراز
عن شيء لان انية لا تكون الا بين الشيء ويمكن ان يقال احتراز
عن الفكر الواقع من المناظرين في حقيقة انية بانها ماهي واي شيء
هي من غير اعتبار متبني معين وغير مباحثتها فهما فانه ح
النية يصدق هذا هو النظر بالبصيرة من الجانبين في انية لكن لاني
النية بين الشيء المعين فلم يكن مناظرة ان يجب ان يعتبر في المناظرة

المحكوم عليه وبه على المعين لان المناظرة في الكلام انما يتوجه الى ما
يبحث فيه فلم يكن ذلك معينا ولا متخصا لكان البحث فيه اشتقلا
بما لا يعنيه وبديهة العقل تنفيه قوله اظهار الصواب احتراز عن
المكابدة التي لم يكن فيها نظر المناظرين على اظهار الصواب فانا
لا يسمي مناظرة فان قلت جاز ان يكون احتراز عن نظر المتعلم
بالنية الى معلم لان تطهير ليس لاظهار الصواب قلت قوله
من الجانبين اي من جانبي المعلق واليادل يخرج عن هذا التعريف مثل
ذلك لان اسم المعلق واليادل لا يطلق عليهما لما ذكرنا فان قلت
جاز ان يكون احتراز عن المغالطة قلت لان اسم ذلك وسبحي التخصيص
ذلك وقوله في انية بين الشيء اظهار الصواب كالفصل
القريب وهذا التعريف يشتمل على العلل الاربع التي هي الصورية
والمادية والفاعلية والغائية ثلث منها بطريق المطابقة وواحدة
منها بالالتزام فان انية بين الشيء هي المادية والنظر بالبصيرة

من الجانبين على الوجه الخاص هي الصورة وقوله اظهر للصواب والخلية
والنظر يدل على الفاعل وهو العقل بطريق الاتي لم فقلت
لا يجوز التعريف بالعلل الاربع لان التعريف لا يكون الا بالحد و
بالرسم وهما لا يكونان الا بالجنس والفضل والجنس والخاصة وكل
واحد منهما محمول على التعريف والعلل الاربع غير محمولة عليه فلا يكون
معرفا فقلت التعريف ليس بنفسى العلة الاربع بل بالخواص الاضافية
اي الحاملة بالنسبة الى العلة الاربع وان النظر بالبصيرة من الجانبين
في النسبة ليس نفس الصورة والمادة اللتين هما هيئة الاجتماع مع
تلك النسبة بل خاصية حصلت للمناظرة بالنسبة اليهما وكذلك اظهر
الصواب ليس بنفسى العاية التي هي ظهور الصواب بالفعل بل هو
خاصة عارضة للمناظرة بالنسبة اليه واذ كان كذلك يكون هذه
محمولة على المناظرة فتكون رسما او فلنا هذا في الماهيات الحقيقة
اما في الاعتبارية فمنوع والمناظرة ماهية اعتبارية مركبة

من

سأب
اللتين

7
من عدة امور كما اعتبرت تلك الامور بحقت المناظرة لتحق
جميع اجزائها ولا يلزم ان تكون تلك الاجزاء من الاجزاء المحلولة
كما في البني والمعجونات وح هذا التعريف جاز ان يكون حدا فان
قلت قوله بالبصيرة غير محتاج اليه لان النظر اذا استعمل بلفظة
في لا يكون المراد منه الا النظر بالبصيرة الذي هو الفكر بحسب
الاصطلاح وقد استعمل هنا كذلك حيث قال في النسبة قلت
وليس سلمنا ذلك لان لم ان الفكر يفهم بطريق المطابقة من
استعمال النظر بلفظ في وقد وجب في هذا التعريف بمرور شيئا
بفهم من الفكر بطريق المطابقة لان المناظرة لا تكون الا
بالنظر بالبصيرة الذي هو الفكر فان قلت لم لم يقل المناظرة
هي الفكر من الجانبين قلت هذا السؤال دوري لانه لو قال
كذلك لقلت لم لم يقل هي النظر بالبصيرة فان قلت لفظ الفكر
احضر واشهر واستعماله اولي من استعمال النظر بالبصيرة قلت

سلمنا ذلك لكن في التخصيص فائدة لطيفة وهي التنبيه على تحقيق
المناسبة بين الاسم والمسمى فان قلت الممداد من الجانبين ان كانت
جانب الناصب نفسه لاثبات الحكم وجانب الناصب نفسه لتفنيه لزم
فسار التعريف لان ذكر الجانبين مطلقا واردة الجانبين المعنيين
من غير دلالة اللفظ عليها خلاف الظاهر وان كان اعم من ذلك
جاز على هذا التقيد ان يكون كلا الجانبين متعرضين لاثبات
الحكم او لتفنيه فلا يكون المعرف مانعا لصدقه على ما ذكرناه
عدم صدق المعرف ان لا يسمى هذا مناظرة قلت اختار الشق الاول
قوله يلزم خلاف الظاهر قلنا لا اسم ذلك لان خلاف الظاهر اثنان
مانفاه اللفظ او نفي ما اشبه اللفظ وكون الممداد من الجانبين
جانبين المعلنين لا يلزم لانه لا يدعي عليه اللفظ نفيما حتى يكون لاثبات
خلاف للظاهر مع ان ذلك مرفوع بالغاية فانه لا شبهة عند المنظرين
ان الممداد من الجانبين ذلك فان قلت البحث الواقع بين المعلن
والبايد

والبايد في المغالطة خارج عن هذا التعريف لان هذا البحث
ليس لاثبات الصواب قلت لانهم خرجوه عنه لان اظهار
الصواب اعم من ان يكون من طرف المعلن فقط او من طرف
البايد فقط او من طرفيهما وقد تحقق اظهار الصواب في المغا
لطة
لطة
من طرف البايد او المعلن ايضا كما سيجي وكيف يخرج المغالطة
والحال ان اكثر المباحث والمناظرة الواقعة بين النظائر وغير
لا يكون الا في المغالطة فان قلت قوله اظهار الصواب لا يخرج
من ان يكون من تنممة التعريف او لا يكون فان كان يلزم ان
يكون التعريف غير جامع لان المناظرة قد يكون الغرض منها
افحام الخصم وتخليطه لا لاثبات الصواب لان هذا المناظر
يعلم انه غير مصيب وان لم يكن من تنممة التعريف يلزم
اشتمال التعريف على امر زايد غير محتاج اليه وذلك بما
اتفاقا قلت يختار الشق الاول واردة افحام الخصم

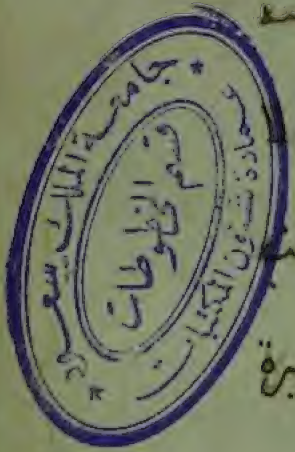
وتفليطه لا ينافي اظهار الصواب لان المناظرة في كل المواد تستلزم
 اظهار الصواب وكون امره مفعول غرض في بعض المواد لا ينافي
 ذلك غاية ما في الباب ان لا يكون الاصابة غرضاً ولا يلزم من
 عدم غرض المناظر الاصابة عدم غرضه اظهار الاصابة فان
 قلت عني ما يظهر ان المناظر غير مصيب فلا تتحقق اظهار
 الاصابة قلت اظهار الاصابة عني مستلزم لظهور الاصابة
 لان العقل لا يستلزم الانفعال الجوانب ان يتخلف الانفعال عنه لما منع
 ولين سلمنا ان اظهار الاصابة منتف فاستغافره لا ينافي كونه
 غرضاً كما ان الغرض من ايجاد السيد كالمعنى مع جواز عدم
 الجلوس عليه وكذا في كل غاية فان قيل هذا المعنى غير
 جامع لانه كلما اقتصر السائل على مجرد المنع لم يتحقق النظر بالبصرة
 من الجانبين لان النظر بالبصرة هو الغرض وهو ترتيب امور
 معلومة للتأدي الى مجهول ونظر المانع ليس بهذا المعنى لان

الغرض انه مقتصر على مجرد المنع فقد وجدت المناظرة في هذه
 الصورة مع عدم صدق المعنى عليها قلنا قد بينا ان المراد
 بالنظر للحركات التخيلية التي هي اعم من الفكر بمعنى امور معلومة
 للتأدي الى مجهول وذلك متحقق في هذه الصورة لان المانع
 اذا منع مقدمة من مقدمات الدليل لا بد له من حركات تخيلية
 بان المنع وارد او غير وارد فان كان وارداً فغلي اي مقدمة من
 المقدمات لان كثير من المقدمات كالبداهيات والمسلّمات
 لا يتوخى عليها المنع فان قيل هذا التعريف غير مانع لانه اذا
 نظر بالبصرة شخصان بالحيشية المذكورة من غير تلفظ بالفا^ظ
 تدل على ذلك وجب ان يكون ذلك مناظرة بناء على التعريف
 المذكور وليس كذلك اذ لا يسمي ذلك مناظرة بحسب الاصلاح
 قلنا الجواب عنه من وجهين اما الاول فلاننا لا نزم صدق المعنى

علي ما ذكرتم وانما يصدق ان لو اطلق اسم المعلن والي ايل علي
 الشخصين المتصفين بما ذكرتم وذلك ممنوع واما الثاني
 فلا نه لما كان الغرض من المناظرة اظهار الصواب وذلك من
 غير التلفظ بالفاظ غير متصور اندفع ذلك فان قلت
 كون الغرض اظهار الصواب لا يقتضي التلفظ بالفاظ جواز
 ان يكون اظهار الصواب عوضا عن عدم اظهاره لغية قلت
 ليس الغرض اظهار الصواب مطلقا بل الغرض اظهار الصواب
 من جانب المعلن بالنسبة الى المانع النافي للحكم او من جانب
 السائل فيجاءه المعلن المثبت للحكم وذلك يتوقف على التلفظ
 بالفاظ ضرورة فان قلت هذا الغرض غير مستفاد من لفظ
 المعرف واردة ما لا يستفاد من لفظ المعرف اعترف بعباد
 التعريف قلت الجواب عنه وجهان الاول اللفظ لا ينبغي
 والعرف يقتضي اختصاصه بذلك فحمل المطلق عليه للقرينة

واستعمال

واستعمال اللفظ المجازي مع القرينة الدالة عليه جازي في التعريف
 لان القرينة تعين المقصود الثاني اجماعا بان لفظ وان كانا
 مطلقين لكنهما اصطلاحا مخصوصان فيكون اللفظ من
 قبيل المجاز اللغوي والحقيقة العرفية اذا استعمل اختصاص
 بذلك فجاز استعماله في التعريف فعلم بما ذكرنا ان المناظرة
 تتحقق الاربعة اشياء الاول النظر بالبصيرة من جانب
 السائل المعلن وهو الاستدلال المطلق والثاني النظر بالبصيرة
 من جانب السائل وهو المنع المطلق والثالث البينة التي مادة
 المناظرة والرابع كون الغرض من كلا الجانبين اظهار
 للصواب لان مدارية هذه الاشياء للمناظرة وجودا وعدما
 متحققة فلا تتحقق الا بها فان قلت لوقال الفصل الاول
 في المعرفات لكان اولى لان المذكورات في هذا الفصل معرفات
 لا التعريفات التي هي الب قلت يمكن ان يقال المداد



بالتعريفات المعروفة لجواز اطلاق المصدر واردة اسم
الفاعل فان قلت لا سم ذلك لان العام لا يدل على الخاص بشي
من الدلات الثلاث قلت سلمنا ذلك لكن هذا الاطلاق جائز
بطريق المجاز فان قلت في الافعال المجازي لا بد من تعلق بمقتضى
نوعه بشي المعنى الاصلي المجازي وذلك ممنوع التحقيق
ههنا قلت هذا من باب اطلاق الجزء واردة الكل
لان اسم الفعل هو المصدر مع شي اخر وهذا النوع من
التعلق معتبر في باب المجاز وايضا يمكن ان يقال هذا من
باب اطلاق اسم المذموم واردة اللاتزم لان التعريفات
التي هي النب متلفة للمنتسبين فتكون مستلزمة للفرق
ضوطة وهذا النوع من التعلق ايضا معتبر في باب المجاز
قال والدليل هو الذي يلزم من العلم به العلم بشي
اخر وهو المدلول اقول لما فرغ من تعريف المناظرة

شرح

شرح في تعريف الدليل اذ المناظرة لا تتحقق الا به والدليل
لغة المرشد وما به الارشاد والمرشد الناصب والذاكر
واصلا حاه هو الامر الذي يلزم من العلم به العلم بشي اخر ومعرفة معناه من
هذه الجسنة يتوقف على معرفة الذموم والعلم اما الذموم فهو الملازمة وبشي
بيانه والمراد منه ههنا اعم من ان يكون لزوم المدلول بطريق العادة كما هو
مذهب الاستعارة او عن العادة اما بالتوليد كما هو مذهب المعتزلة
اولا بالتوليد واعلم من البين وغني البين واما العلم فهو حصول صورة
الشي عند العقل والملازمة ههنا الاعتقاد الثابت الحاضر لمطابق للواقع
قوله هو الذي يلزم من العلم به كالجسنة لا يدخل غير المحدود تحت قوله العلم
احتراز عن الامارة وقوله شي اخر احتراز عن الذي يلزم من العلم به
العلم لاشي اخر مغاير له كالعلم بالمقدمتين اللتين هما على هيئة غير متبعية
فانه يلزم من العلم بهما العلم لاشي اخر مغاير لهما بل باجدهما فان قلت
فعلى هذا التقيد يلزم خروج بعض الاقسام من التلازم عن الدليل وهو

الذي يلزم من وجود المذموم وجود اللازم كقولنا لو كان هذا نارا
 فهو حيوان لان انسان فهو حيوان لعدم صدق تعريف الدليل عليه
 اذ لا يلزم عنه العلم بشي اخر مغايرة قلنا لا يلزم قولنا هو حيوان وهو
 مغاير لما في جزء الدليل لان ما جزئ الدليل هذا هو القول موصوف بكونه
 لازما للمذموم المذكور في هذا التلازم غاية ما في الباب انهما متوافقان
 في اللفظ وهذا القدر غير كاف في الاتحاد فقوله العلم بشي اخر كالفصل
 القريب لا يميز الدليل عن كل ما علاه فان قلنا ^{المذموم} ~~المدد من~~ ^{المدد من} ~~المدد من~~
 في قوله يلزم اما البين او غير البين ولا علم منهما فان كان الاول
 يلزم خروج اكثر الدلائل عن هذا التعريف وذلك ظاهر وان كان
 الثاني يلزم خروج الدلائل البينة عنه وان كان الثالث فلا نسلم ^{لها} ~~لها~~
 اشتراكا معنويا في مفهوم واحد من كل واحد منهما مطلقا ولين
 سلمنا ذلك لكن ذلك الامر لو دخل في الوجود لا بد وان يدخل في ضمن
 احدهما فالمنع الوارد عليهما وارج عليه فيمنعه وهو ظاهر قلنا
 مختار

مختار الثالث قوله فلا نسلم اشتراكهما اشتراكا معنويا قلنا الموقظا
 النظر عن الالفاظ والعبارات عند اشتراكهما في معنى الذم فلا يكون
 الاشتراك لقطيا ضرورة قوله ولين سلمنا ذلك لكن لو دخل في الوجود
 لدخل في ضمن احدهما فورد المنع عليه قلنا لا نسلم ذلك لجواز ان
 يدخل في الوجود بان يكون موصوفاً فيهما واذا كان موصوفاً فيهما فلا
 يد ما نذكره وذلك بين فان قلنا ^{المدد باعلام} ~~المدد باعلام~~ ^{المدد باعلام} ~~المدد باعلام~~ ^{المدد باعلام} ~~المدد باعلام~~
 الحازم الثابت المطابق للواقع او لم منه فان كان الاول يلزم ان يكون
 المدعى جامع لخروج كثير من الدلائل عنه كقولنا زيد يقطع يده وكل من
 يقطع يده فهو سارق فانه يلزم منه زيد سارق مع ان المقدمتين ليستا
 بعلميتين بهذا المعنى وان كان الثاني يلزم ان يكون المدعى مانعاً لانه
 يلزم منه ان يكون جميع المذمومات بالنسبة الى لوارفها وكذا الحدود
 والرسوم بالنسبة الى الحدودات والمذمومات دلالة ذلك باطل لعدم اختلاف
 اسم الدليل عليهما قلنا مختار الاول قوله يلزم ان يكون المدعى جامع

يقينتين

قلنا لانهم وانما يلزم ذلك لو كان هذا التعريف للدليل المطلق
الذي هو علم من ان يكون عقليا او نقليا او ظاهريا لكنه ليس
كذلك بل هذا التعريف مخصوص بالدليل اليقيني والدليل عليه
انه يعرف بعد ذلك الامارة التي هي عبارة عن الدليل الظني واذا
كان كذلك لا يلزم مما ذكرتموه فان قلت تعريف
الدليل صانف على الملزوم والمحدود ليس سواء كان العلم
بمعنى اليقيني اولا قلنا لا انهم ذلك لانه قال الدليل هو
الذي يلزم من العلم به العلم بشي اخر وهو المدلول ولا يصرف المدلول
على اللازم والمحدود والمرسوم فلا يتوجه ما ذكرتم فان قلت
قوله وهو المدلول لا يخ من ان يكون من تمام التعريف او لا يكون
فان لم يكن يتوجه ذلك وان كان يلزم زيادة قيد في التعريف
من غير ان يحترز به عن شي وذلك باطل بالاتفاق وايضا يلزم
ان يكون التعريف دوريا لتوقف معرفة الدليل على المدلول كونه جزءا

من

12 من معرفة وقد يتوقف معرفة المدلول على معرفة الدليل لانهم عرفوا
المدلول بأنه الذي يلزم من العلم بالدليل العلم به فلو
ولا يلزم ما ذكرته لان العلم بحسب اصطلاحهم لا يستعمل الا في التصديق
واذا كان كذلك يندفع ما ذكرته لان المنكورات من التصورات وايضا
تختار الثاني ولا يلزم لزوم شي ما ذكرته لان قابلية الاحتراز عن المذكورات
فيكون كالفضلح والدور مدفوع لوجهين الاول ان المداد بالمدلول ههنا
هو المدلول اللغوي والدليل الدليل الاصطلاحي وفي تعريف المدلول بالعلمي
فلا يلزم الدور الثاني ان هذا التعريف بالنسبة اليقين يعرف ان شئ ما يسمى
دليلا وشيئا ما يسمى مدلول ولا يمكن لا يعرف ايها يسمى دليلا فبيني ان الدليل
هو الذي يكون العلم به ملزوما للعلم باخر فان قلت هذا القيد اعني
قوله وهو المدلول فلا يوجد في بعض النسخ فتوجه عليه المنع على تقدير
عدمه وايضا انما اختار المصنف في هذا التعريف الشي وصف المدلول
حيث قال يلزم من العلم به العلم بشي اخر لا يلزم الدور وذلك صريح

فإن قوله وهو المدلول ليس من تمام التعريف قلت ولي
 سلمنا ذلك فالمنع مدفوع بما ذكرنا من أن العلم إنما يتجمل في
 المصدقيات فإن قلت لا نعم عدم إطلاق الدليل على هذه
 الأمور بل يطلق لمحوها لا يدل عندنا من تلك الجهة فإن الدليل علم
 من أن يكون موصفا أو لا يكون موصفا من مقدماتي لا أريد ولا
 انقص وقالوا أيضا أن الدليل أن كان موصفا من مقدماتي قطعتي
 كان العلم بهما مستلزما للعلم بالمدلول اليقيني ونحن نسمي التبعات
 أيضا وإن كان موصفا من مقدماتي قطعتي أو من مقدماتي ظنية
 وأخرى قطعية كان الظن بهما أو الظن بأحدهما والقطع بالأخرى
 مستلزما للظن بالمدلول لأن الموقوف على المقدمات الظنية يلحق
 ونحن نسمي الإمارة أيضا فعلم من هذا أن هذه الأمور أعني المعلوم
 والحد والرسم ليس من جملة الدلائل فلا يتم ما ذكرته ح فإن قلت
 لم قال المصطلح العلم بشي آخر الوجود لأن من المدلولات ما لا وجود له
 ولسند

فإن يكون صحيح
 فله العلم بغيره في أنفسهم بأن الدليل لا بد

لفظية
 قلته
 المدلول
 ولهم نقل العلم به

يستدل عليه أنفي العلم الذي يستدل عليه بنفي الحيوة فإن قلت
 المراد بالوجود عدم من أن يكون في الذهن أو في الخارج فتحتمل التعريف
 المدلول المعلوم لأنه وجود في الذهن قلت لا يلزم من حصول
 أمر في الذهن العلم بذلك الحصول في الالزم من العلم بذلك الحصول العلم
 بالعلم بالحصول لأن العلم حصول أيضا وإن كان كذلك لا يلزم من
 العلم بالمعدم العلم بوجوده الذهني وتحقيق هذا الموضوع أن الدلائل
 أربعة أقسام قسم يستدل بوجوده على وجود شيء آخر كما يستدل بوجود
 طلوع الشمس على وجود النهار وقسم يستدل بعدمه على عدم شيء آخر كما يستدل
 بعدم طلوع الشمس على عدم وجود النهار وقسم يستدل بوجوده على عدم
 شيء آخر كما يستدل بطلوع الشمس على عدم وجود الليل وقسم يستدل
 بعدمه على وجود شيء آخر كما يستدل بعدم طلوع الشمس على وجود الليل
 فلهذا نرى المصطلح لفظة الوجود لتشمل التعريف جميع الأقسام وأيضا
 إبدال الشيء بالمدلول احتراز عن الدور الظاهر وفيه بحث لأن

المعروف ليس بشيء عند الله ويلزم من هذا إطلاق الشيء عليه وذلك
ط ولقائل ان تقول المداد بقوله ويمكن دفعه بان التخصيص انما هو
باعت الاصطلاح واما محب اللغة فلا شك في عمومه بقوله هو الذي
يلزم العلم شيء اخر فان كان الاول يلزم خروج الدلائل التي لم ينظر
فيها بعد وان كان الثاني يلزم الحذف والاضمار وهو خلاف الأصل
لعدم استعمال امثال ذلك في التعريفات ويمكن ان يحجب عنه باننا
نختار الاول قوله يلزم خروج الدلائل التي لم ينظر فيها بعد قلنا
لاسم ذلك لانه يصدق عليها انها اشياء يلزم من العلم بها
العلم باشياء اخر بالفعل وان لم يتحقق العلم لان ذلك لا يلزم
العلم بالفعل وذلك ظاهرا والامارة هي التي يلزم من العلم
بها الظن بوجود المدلول اقول لما دفع من تعريف الدليل شرع
في تعريف الامارة التي هي دليل ظني الامارة لغة العلاقة ومطلبا
هي ما ذكره الله ومعرفة ما من هذه الخبيثة تتوقف على معرفة الظن

فقط

فقط لانك قد عرفت باقي القيود والظن هو التصديق العاري
عن الجرم المعتمل للتنقيص احتمالا صحيحا اذا راينا غيرنا مظاهرا
الظن بوجود العرفية هو الذي يلزم من العلم بها
كثير الماء فانه يلزم من العلم به كالحجس لدخول الدليل فيه قوله الظن
بوجود المدلول كالفصل لانه يخرج الدليل والقيادان يقول تعريف الامارة
مخرج جامع لانه يشمل الامارة التي يلزم من العلم بها الظن بعدم شيء اخر
فان قلت المداد بالوجود لم من الذهني والخارجي ومع ذلك فيه
هذه الامارة لتحقق الوجود الذهني قلت الجواب عنه من وجهين
الاول قد عرفت في الدليل والثاني ان وجوده في الذهن مستفاد
من الظن لان الاعتقاد الدارج بالشيء يقتضي وجوده في الذهن
فلا يحتاج الى قوله بوجود المدلول فان قلت لا يخفى ان
يكون الامارة دليلا ولا يكون وايامكان لا يصح ذكر المدلول
في تعريفها اما الاول فلانه يلزم منه ان يكون التعريف درويا واما

الثاني فلا بد المدلول لا يكون الا بآراء الدليل فاذا انتفى الدليل
انتفى المدلول والتقدير انتقاه فلا يتحقق المدلول فيمتنع
ان يحصل بوجوده الظن قلت مختار الاول قوله يلزم
الدور قلت لان ذلك وقد عرفت المستند فلا يغيره فان
قلت لو كانت الامارة دليلا كان العلم بها مستلزما
للعلم بالمدلول كما ذكرنا في تعريف الدليل لا للظن قلت لا
نعم ذلك لانها دليل ظني لا يقيني حتى يلزم من العلم بها العلم
بشي اخر فان قلت المراد من العلم في هذا التعريف اما اليقيني
او الظن او الاعم منهما والكل يربط اما الاول فلان الشيء اذا علم
على سبيل اليقيني علم مدلوله كذلك لان العلم بالعلة مستلزم
للعلم بالمعلول فمخ لا يصح قوله الظن بوجود المدلول واما
الثاني فلان دلالة العلم على الظن غير ظاهرة لان العلم اما اليقيني

وهو

وهو ما بين الظن واما الادراك المطلق وهو اعم من الظن واليقيني
والعام لا يدل على الخاص بشي من الدلالات الثلاث واما الثالث فلان
اشتراك اليقيني والظن في العلم اشتراكا معنويا حتى يجوز ان
منه بلها متباينان لان اليقيني لا يحتمل النقيض والظن قلت
مختار الاول ولا نعم ان العلم اليقيني بالشيء فيتلزم للعلم اليقيني
بمدلوله وانما يكون كذلك ان لو كان ذلك الشيء علة في الحقيقة اما
اذا كان امانة وعلاقة للشيء فلا يلزم من العلم اليقيني به العلم
بمدلوله كما في التجارة بالينة الى الزرع ولا يلزم من العلم اليقيني
بالتجارة العلم اليقيني بالزرع لجواز ان تتحقق مانع عن الزرع كقاع
الطريق وقلة البصرة وغير ذلك وايضا مختار الثالث ولا نعم
عدم الاشتراك المعنوي لان المراد من العلم المفهوم الواحد
الذي يشترك كل واحد منهما فيه وهو الادراك المطلق فلا
شك في اشتراكهما فيه فلا وما يتوقف عليه وجود

الشيء ان كان داخل فيه يسمى ركنا وان كان خارجا فان كان
موثرا في وجوده يسمى علما والافترضا اقول ما يتوقف عليه
وجود الشيء لا يخرج من ان يكون داخل في ذلك الشيء او لا يكون فان
كان داخل فيه يسمى ركنا وخرا وهو قسمان ما ربي ان كان الشيء
به بالقوة كالحطب للسريد بصورة ان كان الشيء به بالفعل كصوته
السريد وان كان خارجا فلا يخرج من ان يكون موثرا في وجود
ذلك الشيء او لا يكون صغرا فان كان موثرا في وجود ذلك الشيء
كالخارج يسمى علما فلعلة والاى وان لم يكن الامر الخارج موثرا
في وجود ذلك الشيء يسمى شرطا ويندرج في الشرط عدة امور كالوضع
مثل الثوب للصباغ وكالاله مثل القندم للخارج وكالمعان
مثل المعين للنشار وكالوقت مثل الصيف للذي يصبح الادم
وكالدعية مثل الجوع للعلل والذوال اطمان مثل ذوال الحجة للقنار
وقد علم بديل الحصر حد كل واحد من القيود التي يمتد بها كل واحد

من الدكن والعللة الفاعلية والشرط وذلك لان المقسم كالجنى وكل
واحد من القيود التي يمتد بها كل واحد منها عن غيره كالفصل فحد الركن
هو ما يتوقف عليه وجود الشيء ويكون داخل في ذلك الشيء وحد العلة
الفاعلية هو ما يتوقف عليه وجود الشيء ويكون خارجا عنه وموثر
في وجوده وحد الشرط هو ما يتوقف عليه وجود الشيء ويكون
خارجا عنه ولا يكون موثرا في وجوده فان قلست الحدانما
يكون بالذاتيات ولا يتم ان تلك الامور ذاتية قلست منه الامور
اعتبارية فيكون الامر الاعم المعتبر فيها جبا والاضد فضلا ولغا
ان يقول يلزم من هذا التقسيم ان تكون العلة الغائية في جملة
الشرائط لانها خارجة عن الشيء وليست موثرة في الوجود فان
قلست العلة الغائية في الخارج متاخرة عن وجود الشيء كالمجوس
الذي هو غاية السريد فانه متاخر عن وجود السريد فيكون العلة
الغائية خارجة عن هذا التقسيم لان المقسم هو ما يتوقف عليه

وجود الشيء والمتأخر عن وجود الشيء لا يتوقف عليه وجود الشيء
والا يلزم تقدم الشيء على نفسه وذلك بطا بالضرورة فعلى هذا التعقيب
لا يتوجب المنع قلت العلة الغائبة تقدمها انما يكون في العقل
لان الفاعل والمبتدئ يتصور العوض والغاية المطلوبة من الفعل لم يفعل
فهو علة لعلية العلة الفاعلية فيتوقف عليها وجود المعلول بالضرورة
وتأخرها لوجودها الخارجي لا ينافي بعدمها وعليتها بما هيها فانها
ما ذكرتم فان قلت ما يتوقف عليه وجود الشيء لا بد وان يكون
مؤثرا في الوجود واللام يتوقف عليه واذا كان كذلك لا يصح جعل
الشرط قسما منه لانه لا يؤثر في الوجود بل هو قسم للمؤثر في الوجود
كما صرح به المصنف قلت لان ما يتوقف عليه وجود الشيء
يكون مؤثرا في الوجود لان المراد بالمؤثر الفاعل والموجد ولا يلزم
ان يكون ما يتوقف عليه الشيء منخرا فيه فان الغاية والشرط
باقسام ما يتوقف عليه وجود الشيء وليت بمؤثره فيه بهذا المعنى
فان

فان قلت لو قال ما يتوقف عليه الشيء كان اولي من قوله
ما يتوقف وجود الشيء لان الاول اشمل وذلك لان الموقوف
اعم من ان يكون وجود الشيء او عدمه او الماهية من حيث هي
هي قلت للفظ الوجود منها فائدة لطيفة يستجى بعد ذلك فان
قلت خرج عن هذا التعريف ما يتوقف عليه عدم الشيء والماهية
من حيث هي هي لا انتفاء الوجود فيهما قلت سلمنا ذلك
لكن هذا لا يضرنا لان مراد المصنف هو ان يبي ما يتوقف عليه
وجود الشيء الا غير وايضا الركن والعلة الفاعلية والشرط
لا يطلق الاعلى ما يتوقف عليه وجود الشيء فلو لم يتعرض للفظ
الوجود لم يصدق هذا التقسيم أصلا قال والعلة التامة جملة
ما يتوقف عليه وجود الشيء اقول لما فرغ من بيان العلة التامة
شرع في بيان العلة التامة وقال العلة التامة عبارة عن جملة
ما يتوقف عليه وجود الشيء وهي الاحياء والشرائط والعلة الفاعلية

سج
التقديم

قصة

والعلة الفأنيه فعلم من هذا ان العلة الناقصة عبارة عن بعض
ما يتوقف عليه وجود الشيء وايضا علم ان العلة مطلقا اعم من ان يكون
تامه او ناقصة عبارة عن ما يتوقف عليه وجود الشيء ولهذا لم
يتعرض لهما الا انها مما يعلم من تعريف العلة التامة ولقابل
ان يقول لوقال العلة التامة جملة ما يتوقف عليه وجود الشيء
من العلل القريبة لكان اولى لان العلة البعيدة لا تاتى لها في
المعلول بل في العلة التي توثق فيه فان الخلاف لا يوجد للحلاوة
في الذاتية وان وجد العلة بل يوجد الحلاوة في الذاتية انما هو العمل
جواب سلمنا انه لا تاتى لها فيه لكن لا ينافي توقف المعلول عليها
فان قلنا وجود المعلول لا يتوقف على العلة البعيدة لان
العلة القريبة تكفي في وجود المعلول وان لم يوجد العلة البعيدة
ولا لزم تخلف المعلول عن العلة القريبة وهو مع المعلول بالحقيقة
لا يتوقف على العلة البعيدة في الاحتياج الى زيادة قيد في التوقف

وهو

وهو قولنا من العلل القريبة لمزج العلة البعيدة عنه دون
هذا القيد قلنا لا يتوقف وجود المعلول على علة قريبة والبعد
امر ضروري لا يمكن انكاره فان قلنا قد يحصل الابن
من الاب مع عدم اب الابغ لا يتوقف وجود المعلول على العلة
البعيدة بالمفارقة فكيف يمكن دعوى الضرورة في توقفه
عليها قلنا العلة البعيدة قسما قسم يتوقف عليه وجود
المعلول طالما كطلوع الشمس عند صعود النهار للمعلول
شعاع الشمس وقسم يتوقف عليه وجود المعلول في الجملة
كوجود الجد لوجود ابنت الابن لاعليته بالنسبة الى الاب
وابن الابن ايضا بهذا المعنى والتوقف في القسم الاول
وكذا في القسم الثاني لا وجود للمعلول بدونها لا ينافي
التوقيف في الجملة لا يستوجب المنع لتحقيق توقف المعلول
على العلة البعيدة في الجملة بالضرورة فان قلنا

هذا التعريف غير جامع لان ما يعدم بعد الوجود يكون لعدمه
ايضا علة تامه فان عدم العلة علة لعدم المعلول كعدم الشمس
فانه علة لعدم وجود النهار مع ان التعريف غير شامل له
لان الموقوف ههنا عدم الشيء لا وجوده فلو قال العلة
التامة جملة ما يتوقف عليه الشيء لكان اولي كونه شاملا
لهذه الصورة قلنا العلية والمعلولية انما تنقض للشيء
المتحقق الوجود لان عدمه نفي محض لا يثبت في غيره
ولا يثار عن غيره اصلا وعليه عدم العلة لعدم المعلول باعتبار
العقل لا باعتبار الخارج والا يلزم التسوية في العلل الموجودة
المرتبة لان انتفاعها وملكها الى غير النهاية فيلزم
انتفاعها ومعلولات غير مشاهية مرتبة لا الى نهاية معا وذلك
فرع وجودها معا وذلك عين التسوية وايضا ما ورد على تعريفه
ورد عليه ايضا بعد حذف لفظ الوجود لان الشيئية والمعلولية

متلازمان

متلازمان فان قيل العلة الفاعلية على اعلية العلة الفاعلية
ومعلولها لوجوده لا يكون العلية من عوارض الوجود فحان
ان يكون عدمه علة لعدم اخر قلنا المعللة الفاعلة ما لم تحقق
في الذهن لم تصرفه وذلك بين في لم يكن معدومة بل موجودة في
الذهن فلا يتوجه النقص قال والتعليل هو تبين علة
الشيء اقول لما فرغ من بيان العلة شرع في بيان التعليل
والتعليل لغة سقي بعد سقى وحين الثمرة مرة بعد اخرى واصطلاحا
تبين علة الشيء المطا اثباته او نفيه واطهارها لثقل الذهن
بسبب العلم بالعلم الى العلم بالمعلول كما اذا اردنا الاستدلال
في صورة معينة على تحقق الاحتراق الذي هو معلول النار
بين اول ان النار التي هي علة الاحتراق ثابتة في هذه الصورة
لثقل الذهن من العلم بالنار الى العلم بمعلولها فيحصل العلم بوجود
الاحتراق ضرورة استلزام وجود العلة بالفعل تحقق معلوله كما

فالتعليل حينئذ عبارة عن الاستدلال بالعلة على المعلول فان
قلت قد يطلق التعليل على الاستدلال بالمعلول المساوي على
علته كاستدلال بالدخان على وجود النار لكون الدخان معلولا
مساويا للنار فتح لا يصح قوله التعليل تبين علة الشيء لان ذلك
تبين معلول الشيء قلت لما كان العلم بالمعلول المساوي علة
للعلم بالعلة جازا اطلاق التعليل عليه بهذا الاعتبار لتحقق تبين
العلة في الجملة لان العلة من حيث هي هي اعم من ان يكون في نفس
الامر علة او لا يكون ولما قيل ان يقول لا يخ من ان يكون مراد المص
بالعلة في قوله تبين علة الشيء العلة التامة او الناقصة او الاعم منهما
ولا سبيل الى شيء منهما اما الاول فلعدم دلالة اللفظ عليه لان
العام لا يدل على الخاص واما الثاني فلما ذكرنا وان العلم بالعلة الناقصة
لا يستلزم العلم بالمعلول فلا يفيد تبينها واما الثالث فبطلانه
ظاهر لان العلة بمعنى الاعم عبارة عما يتوقف عليه وجود الشيء

فالعلم بمثل هذا الشيء لا يستلزم العلم بالشيء المتوقف لجواز ان يكون
ذلك المتوقف عليه اعم منه والعلم بالعام لا يستلزم العلم بالخاص فتبين
هذه العلة ايضا لا يفيد بان قد استلزم العلم بالعلة التامة واطلاق
مطلق العلة واردة العلة التامة جائز لانه اذا اختص العام بسبب
العرف الخاص يدل على الخاص ويجوز اطلاقه عليه كالصلوة فانها موضوعة
للدعاء مطلقا فبب الشرع قد اقتصت بالاركان المخصوصة للعمارة
ويجوز اطلاقها عليها وارتدتها عنها بالاتفاق وهذا كذلك لانهم
لا يفهمون من العلة مطلقا غير قيد الا العلة التامة لان العلة
الحقيقية هي لا غير قلت لانهم ان العلة مطلقا مختصة بالعلة
التامة بحسب العرف للخص لانهم صرحوا في كتبهم بان حيث يذكر
لفظ العلة مطلقا يراد به العلة الفاعلية ويدل على ذلك من العمل
باوصافها واسماها فان قلت يحجز ان يكون مراد المص من العلة
في هذا التعريف العلة الفاعلية قلت لا يجوز ذلك لان تبين العلة

الفاعلية لا يقيدها لان القلم بالعلة الفاعلية من حيث انها علة فاعلية
لا يستلزم العلم بالعلول وذلك بي وان شئت ان يتضح عليك
هذا المعنى فانهم مثاله من النار والسير وقد وجد في بعض النسخ
ان التعليل هو اظهار علة الشيء سواء كانت تامه او ناقصة فنقوله
اظهار كالحق والباقي كالفضل قال والملازمة هي كون الحكم
مقتضيا للآخر الاول هو الملزوم والثاني هو اللازم اقول
الملازمة متعارفة عن كون الحكم مقتضيا وعلة الحكم اخر كما ان الحكم
يعول الشمس طالعة مقتض للحكم بقولنا النهار موجود والحكم
الاول الذي هو مقتضى قولنا الشمس طالعة يسمى الملزوم والحكم
الثاني الذي هو مقتضى قولنا النهار موجود يسمى اللازم والمراد
بالاقتضا مطلق الاقتضا المشترك بين الاقتضا الضروري
كما عرفت مثاله وبين الاقتضا الاستدلالي كما اقتضا وجوب
الرخصة على المدين لو جوبها على الفقير وبين الاقتضا الداعي

كالملازمة الكلية وغير الداعي كالملازمة الجزئية وهذا الاقتضا ان
اغلب بالنسبة الى خارج الذهن كاقتران كون الانسان حيوانا والحيوان
ناطقا سمي الملازمة الخارجية وان اعتبر بالنسبة الى الذهن كاقتران
كون الانسان حمارا لكونه ناهقا سمي الملازمة الذهنية والمراد بالحكم
مطلق الحكم اعم من ان يكون ايجابيا كما عرفت في الامثلة المذكورة او
سلبيا كاقتران قولنا لو لم يكن الشيء كذا لقولنا لم يكن حيوانا فقد
علم من هذا التعريف امتناع تحقق الملزوم بدونه اللازم لان مقتضى
من حيث هو مقتضى لا يتحقق بدونه مقتضى فيلزم حينئذ من
وجود الملزوم وجود اللازم خفيا ولا يلزم من وجود اللازم وجود
الملزوم لجواز ان يكون اللازم الذي هو مقتضى اعم منه كالحركة التي
هي من مقتضيات النار اعم منها فان قلنا هذا التعريف غير
جامع لان الملازمة بين المفردتين قد تتحقق في كثير من المواضع
كالملازمة الواقعة بين الانسان والحيوان والفرس والحيوان وغير

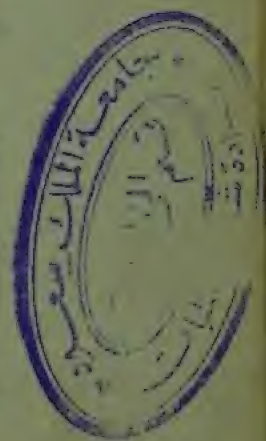
فذلك مع عدم صدق التعريف عليه لانه لا يصدق على مثل هذه الملازمة
كون الحكم فيها مقتضيا للحكم اخر لا تنفاه الحكم فيها وذلك لا
الحكم لا يتحقق الا في المركبة فقلت سلمنا خروج ذلك
عن التعريف قوله فلا يكون التعريف جامعاً قلنا لانهم ذلك لان
الملازمة بحسب الاصطلاح انما تعني بين القضايا لا بين المفردات
فبحسب خروج امثال ما ذكرتم من التعريف والا لم يكن مانعاً
وقد يجب ان يكون التعريف جامعاً ومانعاً فان قلت
المراد بالافتضاء في قوله كون الحكم مقتضياً لآخر اما الافتضاء
التام او الناقص او اعم منهما فان كان الاول او الثاني يلزم
من تعريفه هذا اطلاق العلم واردة الخاص وذلك بعد عدم
دلالة عليه بشي من الدلالات وان كان الثالث فلان الاشتراك
المعنوي حتى يجوز الاطلاق قلت المراد هو الثالث
يشمل التعريف للملازمة الكلية والجزئية والاشتمال بينهما ليس

الاجب المعنى لان المقتضي عبارة عن العلة والعلة عبارة
عما يتوقف عليه الشيء ولا شك ان هذا المعنى متوافق مع مقتضى
التام والناقص مع قطع النظر عن العبارات والالفاظ فان قيل
لا يتحقق الملازمة بين الشيء اصلاً لانه لو تحقق الملازمة كان
غير المدفوع والملازم كونهما نسبة بينهما ومع لا يخ من ان يكون لازماً للملزم
او لا يكون فان لم يكن لازماً جاز تحقق الملزوم بدون الملازمة
التي هي عبارة عن كون الحكم مقتضياً لآخر فجاز تحققه بدون الآخر
فلينهم جواز وجود الملزوم بدون اللازم وهو يربط وان كان لازماً
لم يتحقق ملازمة اخرى بالضرورة وهي لا يخ اما ان يكون لازماً
للملزوم او لا يكون فان كان الثاني فهي بما ذكرنا وان كان
الاول فيتحقق ملازمة اخرى ونقل الكلام اليها ويلزم انه وهو
اجيب عنه باننا اختارنا الملازمة للملزوم ولا سلم امتناع هذا
الشيء لان هذا التمسك في الامور الاعتبارية غير صحيح بل واقع فانه يصدق

ان الواحد يضاف الاثنين وثلاث وربع الاربعة وخمسة
للمئة وهكذا الى غير النهاية قال والدوران هو ترتيب الشيء
على الشيء الذي له صلوح العلية اما وجودا او عدما او معا والاول
هو الدائر والثاني هو المدار اقول الدوران هو ترتيب الشيء
على الشيء كالمس لان الترتيب عبارة عن حصول الشيء عند حصول
شي آخر كحصول النهار عند حصول الشيء وهذا يشمل الملازمة
بجميع اقسامها وقوله الذي له صلوح العلية كالفضل لان المدار
منه شيء يترتب عليه شيء اخر دائما كترتيب الموت على الذبح او اكثرنا كترتيب
اسهال الصفراء على شرب السموم نيا ولم تقطع بعدم علية فخرج
عنه ما يقطع عنه بعدم علية كدوران الشوط مع المشروط المساوي
له واحد التضايقي مع الآخر والعلقة مع المعلول المساوي والجوهر
مع العرض ووجد ان اكثر عند الخرج الى بعض الاماكن والمداد
بصلوح العلية صحة تعليل ذلك الشيء الذي ترتب على الشيء الاخر

بذلك الشيء كتعليل الاسهال بسحب السموم نيا وذلك الترتيب اما
ان يكون وجودا لاعدما كترتيب ثبوت الملك على الهبة الشرعية
في الشرع فان الملك ثابتا يوجب اخرا من ارث او غيره واما ان يكون
ذلك الترتيب عدما لا وجودا كترتيب عدم جواز الصلوة على عدم الطهارة
فان جواز الصلوة بعدم عدم الطهارة ولا يوجد عند وجودها
جواز الجواز ان لا يتحقق شرط من شرائط الصلوة كما استقبال القبلة
وستراعاة وغيرهما واما ان يكون ذلك الترتيب معا اي وجودا
وعدمها كترتيب الذم على الزنا الصادر عن المحصن وظهر في الشرع
بما هو من الشرائط شرعا لوجوب الذم عليه فانه لو وجد صدور
الزنا مع الظهور بحب الذم عليه والا ولا يمتثل الشيء الذي يترتب
على شيء اخر يسمى الدائر كالرجم في المثال الاخر والثاني اي الشيء الذي
يترتب عليه شيء اخر يسمى المدار والدائر اعم من ان يكون الدوران بينهما
وجودا لاعدما او عدما لا وجودا او وجودا معدما واما ان يكونا

وجود بين كطلوع الشمس مع وجود النهار او يكونا عديمين كعدم
النهار مع عدم طلوع الشمس واما ان يكون احدهما وجوديا والاخر
عدميا كوجود النهار مع عدم الليل فم الدوران امكن على وجهين اما
الكلي فهو عبارة عن ترتيب الشيء على الشيء الذي اصله في العلية في
جميع ازمان ثبوت ذلك الشيء الذي هو المدار في جميع الصور
واما الجزئي فهو عبارة عن ترتيبه عليه في بعض الازمان وفي بعض
الصور ولغايل ان يقول لوقال مرة بعد اخرى بعد قوله ترتب
الشيء على الشيء الذي له صلوح العلية لكان اولي لان مجرد
الترتيب مع صلوح العلية لا يكفي بل يجب ان يكون ذلك الشيء
مرة بعد اخرى حتى يحصل الجبر او الظن بعلية كما سيأتي
شرب السقمونيا لان الجبر بعلية لاسهال الصفراء انما يحصل
بالترتبة والتجربة انما تحصل بواسطة المشاهدات المتعصرة
فان قلت لان الفرق بين الملازمة والدوران على



ما ذكرته من تفصيلها لانه يصدق ترتيب الشيء على الشيء الذي
صلوح العلية على الملازمة لان الملزوم مقتضي اللازم والمقتضى
هو العلة فيكون صالحا للعلية وايضا يصدق كون احدهما
مقتضيا للاخر على الدوران فيكون المدار والداين عن المعلوم
واللازم فلا يتحقق الفرق بين الملازمة والدوران لا يقال
الفرق بين الدوران والملازمة هو ان الدوران احصى مطلقا
من الملازمة لا اشتراط الترتيب وصلوح العلية المدار والترتيب
مرة بعد اخرى في الدوران وعدم اشتراط شيء منها في الملازمة
مع صدق تعريف الملازمة على كل ما صدق عليه تعريف الدوران
من غير عكس وذلك يقتضي ان يكون الدوران احصى من
الملازمة مطلقا لانا نقول قد وجد الدوران بين المفردتين كدوران
الناطق مع الايمان مع عدم الملازمة بينهما لان الملازمة يجب تعريفه
انما يكون بين القضيتين في لا يكون الدوران احصى مطلقا

وفلا ضرورة الجواب عنه ان الفرق بينهما هو ان الدوران
 احض من الملازمة من وجه لتحقيق الدوران في مثل ما ذكرنا
 من الصورة بدون الملازمة وتحقيق الملازمة في الملازمة الاستدلال
 مع عدم الدوران لان المذموم فيها لا يصلح للعلية والتتبع فيها لا
 يوجد مرة بعد اخرى وكذا تحقق الملازمة بين المعلول المساري
 والمزمو والعلية لازما مع عدم صدق الدوران عليها بان يكون
 المعلول مدارا والعلية دايما لا استحالة صلوح علية المعلول للعلية
 وتحقيقها معا في صورة تكون الدايمة والمدار قضيتين يصلح
 احدهما ان تكون علية للاخرى فان قدس الدوران
 والملازمة متباينان لان الدوران مشروط بالتتبع وطلوع
 علية المدار والتتبع مرة بعد اخرى والملازمة مشروطة
 بعدمها وتباين اللوازم يدل على تباين الملتزمات
 فتباينا قلنا لا يلزم من اشتراط هذه الامور

في الدوران اشتراط عدمها في الملازمة حتى يلزم ان يكون
 بينهما التباين غاية ما في الباب ان هذه الامور ليست في شرايط
 الملازمة لكن يمكن اجتماعها معها فلا يتحقق التباين فان
 قلت هذا التعريف لبعض اقسام الدوران لان الدوران
 قد يوجد في الجزء الاخير من العلة والشروط المساوي وغيرهما مع انه
 لا يصدق التعريف عليها لانها صلوح العلة عنها قلت
 الدوران اصطلاحا انما يطلق على المعنى الذي ذكرنا لا غير فما
 ذكرتم من الصور لا يكون دورانا بحسب الاصطلاح وان كان
 دورانا بحسب اللغة قال المناقضة هي منع مقدمه الدليل
 اقول المناقضة في اللغة عبارة عن ابطال احد الشئ بالآخر
 وفي الاصطلاح عبارة عن منع مقدمة من مقدمات الدليل كما
 اذا قال المعلل لو وجبت الزخوة في الحلي لوجبت في حلي الصبي
 واللازم منتف بالاجماع المدرك اما عندنا فلكونه حليا واما عندكم
 حنفية

ولكنه بالصبية بيان الملازمة انه لو لم يجب الزكوة في حلي الصبية على
تقدير وجوب الزكوة في الحلي يلزم الاتفاق بالضرورة وهو منتف

لان شمول العدم لا يخبر من ان يكون واقعا على ذلك التقدير ولا يكون
الاجابة من المذهبين
او قد يرد عليه ان لا يلزم من عدمه
فان كان الاول فقط وان كان الثاني فحذرك لان لا يلزم شمول الوجوب
او انتفاء الاتفاق
او الامر ظاهر لانه يلزم البتة اتفاق الفرق فتم اي الوجوه شرعا للمذهبين

على تقدير لاشمول العدم والا يلزم لاشمول الوجوب على تقدير لاشمول العدم

فينعكس بعضه للنقيض الى ان يكون شمول العدم من لوازم

شمول الوجوب وهو بطر فتقول السائل لان انعكاس بعضه للنقيض

وانما ينعكس ان لو كان لاشمول الوجوب على تقدير لاشمول

العدم من لوازم لاشمول العدم وهو ممنوع ولين قال المحلل

لاشمول الوجوب ثابت على تقدير لاشمول العدم لما بينا وكل

ما هو ثابت على تقدير فهو من لوازمه فلاشمول الوجوب من

لوازم لاشمول العدم فتقول السائل لان ما ثبت على تقدير

فهو من لوازمه لا بد له من دليل فالذي ذكره السائل في صورتين

في قولنا لو لم يجب الزكوة في حلي الصبية على تقدير وجوب الزكوة في الحلي يلزم الاتفاق بالضرورة وهو منتف

تقدير
في قولنا لو لم يجب الزكوة في حلي الصبية على تقدير وجوب الزكوة في الحلي يلزم الاتفاق بالضرورة وهو منتف

هو المناقضة فان قلت المناقضة منع مقدمة جعلت جزء الدليل

ومقدمة الدليل قضية من القضايا التي دعوت في الدليل والسائل لم يمنع

مقدمة من مقدماته في المناقضة الاولى بل قال هذه المقدمة لا تنعكس

لما اخرجت فلما المراد بالمقدمة في هذا الاصطلاح شئ يتوقف عليه الدليل

سواء كان قضية او غيرها لانه قال المحلل لو وجبت الزكوة في الحلي

لو وجبت في حلي الصبية بالنص لقوله عليه السلام ادعوا زكوة اموركم

فقول السائل لان ان اللفظ يتناول محل النواع ولين سلمنا انه يتناول

لكن لم قلت ان محل النواع جائز الالادة عنه ولين سلمنا انها كذا لم

قلت انه مراد او داخل تحت الالادة عنه ولين سلمنا سي هذه النوع

المذكور فناقضة بالاتفاق مع انها لا تنوجه على مقدمة جعلت

جزء الدليل وذلك بين فان قلت هذا المقريف مناف للمقريف

الذي ذكره في شرح المقدمة وهو ان المناقضة عبارة عن ابطال

احد القولين بالاخر لان المناقضة على هذا المقريف لا تحصل بمجرد

قوله لا بد لانهم اولم قلتم لان الخصم مجرد قوله فتم ملتم اولنا لم عندنا لا
يصح مناقضنا اذ بهذا القول لا يحصل ابطال قول المعلن لان قوله
هذا طلب الدليل على المدلول لا يزول على التعريف الذي ذكره المصنف يحصل
المناقضة بما ذكره بالصدق منع المقدمة عليه فيكون التعريفان
متساويين قلت سلمنا الثاني لكن تعريف المصنف اولي لان مانع
بخلاف تعريف غيره لانه يشمل المعارضة والقلب لصرف ابطال احد
القولين بالآخر عليهما والتعريف الجامع المانع اولي من غيره وتقليل
ان يقول لو قال المصنف المناقضة منع مقدمة الدليل او الدليل انه
قوله المعلن في الزكاة في كان اولي ليشمل الصورة التي لم يمنع فيها مقدمة الدليل بل الدليل
في قوله عليه السلام في زكاة
يخرج المالك ان يقول لا تنفع كما استدلل المعلن بغير ثابت وضع اليد بثبوت اعلم انه
الشيء على الله عليه السلام قال في
في زكاة وجوبه من قول
الظاهر ان الشهادة المنقضة منع
مقدمة الدليل فلو منع قلم اليد كقول منعهها اما لو كانت من التجزيات والحدسيات والمتواترات
انما راجع الى منع منقضة الدليل وذلك
لان منعهها لا ينافي بحجة على الغنى قال المعارضة هي قامة
منع مقدمة من التعريف على ما مر
من تفسير المقدمة بغير ما يتوقف عليه
في الدليل سواء كان قضية لولا

الدليل

الدليل على خلاف ما اقام الدليل عليه الخصم اقول المعارضة لغة
المقابلة على سبيل الممانعة واصطلاحا عبارة عن اقامة الدليل على خلاف
ما اقام الدليل عليه الخصم كما اذا قال المعلن لو وجبت الزكاة على المدين
لوجبت على الفقير واللازم منتف بالاجماع اما الملازمة فلا انها لو لم
تجب على هذا التقدير يلزم الافتراق وهو منتف لاشمول الوجوب
او على تقدير الوجوب على المدين
لا يخ من ان يكون ثابتا على التقدير لاشمول او لا يكون فان كان
فطوان لم يكن فثبت لاشمول الوجوب على هذا التقدير في يلزم حاشية العدم
ان يكون شمول العدم ثابتا على تقدير لاشمول الوجوب والاشمول الوجوب يجب ان
يلزم ان يكون لاشمول العدم من لوازم لاشمول الوجوب فليزم العدم على تقدير لاشمول
الوجوب والا فليزم ارتفاع الغنى
ان يكون شمول الوجوب من لوازم شمول العدم بحكم عكس التقيض وهو
مع واذا ثبت شمول العدم على هذا التقدير يلزم انتفاء الافتراق ايضا
فيقول الباكي جواب المعلن على سبيل المعارضة لودل ذلك على عدم وجوب
الزكاة على المديون كان عندى ما يدل على وجوب الزكاة عليه وهو ان

حاشية العدم
او اقام يصدق على شمول
الاشمول الوجوب يجب ان
يصح بغيره شمول العدم
الاشمول العدم على تقدير لاشمول
الوجوب والا فليزم ارتفاع الغنى

مدار وجوب النكوة على المديون وجودا وعدما او ملزوم
 كالارادة من المصومين المقتضيه ^{او منبذ الزارة على المديون} وشمول الوجوب ^{لعمدة على العلم انما ركنه احوالهم} له والفقي
 ثابت لان الاتفاق بين شمول العدم للمدار والمملوم وبين الاتفاق
 بينهما امانان يكون متحققا او لا يكون فان لم يكن متحققا
 فكل واحد من الشولين يحقق احدهما ^{او شمول العدم وشمول الوجوب} اعني المدار والمملوم وان
 صان الاتفاق متحققا فان تحقق الاتفاق فيتحقق احدهما
 او يتحقق الاخر ^{او يجمع تحقق الاتفاق بين المدار والمملوم} الاتفاق ليس مدارا لحددهما فعلى تقدير تحققه
 يتحقق احدهما والا يكون مدارا ^{او هذا الظن} فيتحقق اما المدار واما المملوم
 فيلزم الوجوب على المديون ^{الاتفاق} ثبوت مداره او ملزومه فحينئذ المعارض
 الذي هو اليل او الامتدلا ومعللا بـ استدلاله على نقيض ما قام
 للحصم الدلائل عليه واستدلاله على ما يستلزم نقيض مدعى الخصم ويصير المعلل
 او لا سائلا وذلك ظاهر فان قلت هذا التعريف يقتضي ان يكون
 الاستدلال على خلاف مدعى الخصم مطابقا معارضة سواء كان الاستدلال
 على

علي نقيض المدعى او غير ذلك ولو ادعى المعلل وجوب قراءة الفاتحة في
 الصلوة واستدل عليه بان قراءة شيء من القرآن واجبة بالاتفاق فيما
 وقراءة غير الفاتحة غير واجبة بالاتفاق لانه لو كان قراءة غير واجبة
 لما صح الاكتفاء بالفاتحة والتالي بطا فلو لم يجب الفاتحة لزم ان لا يجب
 شيء من القرآن في الصلوة اصلا وقد قلنا ان قراءة شيء من القرآن
 واجبة هـ واي اليل بان النكاح ينقصد بلفظ الهبة والصدقة
 والتقليد استدلال عليه بان انعقاد النكاح في هذه الصورة او ملزوم
 هو صحة الوطى بهذه النكاح ثابت لانه امانان يشملها الوجودا ولا
 فان كان الاول قط وان كان الثاني فكما ثبت احدهما انتهى الاخر ^{ان انعقاد النكاح او ملزوم مع}
 بالضرورة والالتحق الشول والمقدح خلافه فيلزم اجتماع المتباينين
 في الواقع وهو محال فيلزم ان يكون هذه معارضة لا يتحقق في
 هذه الصورة اقامة الدليل على خلاف ما اقام الدليل عليه الخصم وليت
 معارضة بالاتفاق قلت ^{او للدعوى} الجواب عنه من وجهين الاول ان

لنقله لخصم تباي ما ذكرته لان المراد على خلاف ما اقام الدليل عليه خصه
لان الالف واللام عوض عن المضاف اليه وهو انما يكون ضمنا ولو
صح كان مشا لما ينفيه المعلن او انما لما يشبه وليس كذلك في الصورة
التي اوردتها نقضا وذلك ضرورة الوجه الثاني فقط للخلاف
وان كان مطلقا كن القرينة الخارجية وهي العرف خصه ههنا
بما يكون نقضا لما اقام الدليل عليه المعلن او متلها لنقيضه وذلك
معلوم مما ذكرها ان المناظرة والمباحثة لا يتحقق الا بالنظر في النية
بين الشئ المعين قال والنقض هو تخلف الحكم عن الدليل
اقول النقض اصطلاح عبارة عن تخلف الحكم المدعي ثبوت
او نفيه عن دليل المعلن الدال عليه في بعض الصور كما اذا قال
المعلن الحيوان ليس بمركب لانه لا اجزاء له والافهمي اما اثبات
او غيرها والاول يوجب تقديم الحيوان على نفسه وذلك بطر الثاني
ان لم يحصل امر رايد عند اجتماعها كان الحيوان بعينه فليس بحيوان

وان

وان حصل هذا كونه عارضة الاجزاء كان الحيوان هي لا غير ويلزم
ان يكون التركيب في عروض الحيوان لافيه هف وكذا يلزم
كون الحيوان عرضا لان المحتاج الى المحل عوض فتقول السيد هذا
الدليل منقوض بباير المركبات الجوهرية لانه يمكن اجزاء الدليل
بعينه ونهما مع تخلف الحكم عن الدليل لتحقيق التركيب فيها بالضرورة
وذلك بان نقول البيت غير مركب لانه لا اجزاء له والافهمي اما
بعوت او غيرها فان كان الاول يلزم تقديم البيت على نفسه وان كان
الثاني فان لم يحصل امر رايد كان البيت هو فيلزم التركيب في معروض
البيت لافيه هف وكذا يلزم كون البيت عرضا لانه محتاج الى
المحل فخصما ان هذا بطر الضرورة فكذلك ضرورة فان قلت
هذا التعريف غير مانع لصدقه على القلب لان القلب عبارة عن اثبات
نقيض المدعي بالدليل الذي ذكره المعلن بعينه كما اذا قال المعلن
يجوز لابن العم ان يزوج ابنته عمره من نفسه لان الشئ الذي هو اخص

من المدعى كاستمرار التزويج بينهما لا يخ من ان يكون واقعا في الواقع
اولم يكن فان كان واقعا يلزم ثبوت صحة تزويجه وان
لم يكن واقعا يجب ان يكون جواز صحة تزويجه ثابتا في الجملة
لانه لو لم يكن ثابتا أصلا يلزم ان يكون الاخص مساويا للاعم
لانه كلما ثبت للمدعي وكما لم يثبت المدعي فلا يكون الخاص خاصا
ههنا فيقول السائل هذا الدليل مقلوب بان نقول لا يجوز لابن
العم ان يزوج ابنته من نفسه لان الشيء الذي هو اخص من
المدعى كعدم صحة وطيه معها لا يخ من ان يكون واقعا في الواقع
اولا يكون فان كان واقعا يلزم ثبوت عدم جواز التزويج
واقعا في الجملة لانه لو لم يكن واقعا أصلا يلزم ان يكون الاخص
مساويا للاعم لانه كلما ثبت المدعي وكما لم يثبت المدعي
فلا يكون الخاص خاصا ههنا وقد يصدق على الصورة المذكورة
تخلف الحكم عن الدليل لان الدليل يثبت على نقيض الحكم فلا يتحقق
الحكم فلا

بطاقتا المدعى ببيان الملازمة ان الافتراق مستلزم لنقيض شمول
العدم لامتناع تحقق شمول العدم ثم فلو كان متحققا العدم مستلزما لشمول
الوجوب لكان الافتراق مستلزما لشمول الوجوب لان ملزوم الملزوم
ملزوم فلهذا معارضة في مقدمته من مقدمات دليل العقل على عدم الوجوب
في حالي النساء فيكون هي بالنسبة الى تلك المقدمة معارضة ويكون بالقياس
الى مجموع الدلائل مناقضة على سبيل المعارضة لانها بالحقيقة منع مقدمة
من مقدمات الدلائل غاية ما في الباب ان ذلك المنع بطريق المعارضة وهذا
المعنى لا ينبغي ان يكون ذلك المنع مناقضة واما النقص الاحتمالي في المقدمة
فكما يقول السائل ما ذكرته من الدليل على صحة هذه المقدمة التي هي قوله
ان الوجوب في حالي الصبية ثابت على تقدير الوجوب في حالي النساء غير صحيح
بجميع مقدماته لتخلف الحكم عنه في ثبوت العتقاء على تقدير ثبوت الاشهاد
وذلك بان يقول العتقاء ثابت على تقدير ثبوت الحيوان لانه لو لم يثبت العتقاء
لثبت اللاعتقاء على تقدير ثبوت الحيوان ولزم حينئذ ان يثبت اللاحيوان على

باب
تقييد

تقدير ثبوت العتقاء وهو ربط لاث العتقاء حيوان في تمنع تحقيقه
مع الاحياء فثبت ان العتقاء ثابت على تقدير ثبوت الحيوان
الثابت على تقدير ثبوت الانسان بالضرورة والثابت على
التقدير الثابت على تقدير اخر ثابت لذلك التقدير الاخر
لان الثابت على تقدير لازم من لوازم ذلك التقدير ولازم
اللازم لازم فيكون ثبوت العتقاء على تقدير ثبوت الانسان
وفلذلك ربط بالاتفاق لتحقيق الانسان وعدم تحقق العتقاء فهذا المنع
لهذه المقدمة بالنسبة اليها يكون نقضا اجماليا لان حاصله يرجع
الى منوع شي من مقدمات دليل هذه المقدمة على الاجمال ويكون بالثبات
الى مجموع الدليل نقضا تفصيليا على طريق الاجمال اما كونه تفصيليا
فلوروده على مقدمة معينة من مقدمات دليل المعلق وما كونه على طريق
الاجمال فظاهر وانت تعرف ما ذكرنا ان في قوله وذلك بالنسبة
لان تلك المقدمة الى قوله على طريق الاجمال فاعلم ان المصنف

رحمه الله لما اشار من قبل بقوله نعم قد يتوهم ذلك الواجبه الحاد المعارضة
لما اشار من قبل والنقض الاجمالى هما ياتيان ايضا في مقدمات الدليل لكن بعد
تمام الدليل على ثبوتها ذكر منها حقيقه ذلك منيا لما وعد بيانه قال
هذا من طرف الابدان من طرف المعلق فاذا منع مقدمة من مقدمات دليله
ليزعم عليه دفعه اما بدليل وتبنيه عما تقول العالم متغير لانا نشأ هذا التقدير
فيه من المرحلات والاثار المختلفة ثبات اي دليل ثاني فاما ان يمنع الابدان
ايضا او يعلم ان منعه فالاقسام المذكورة ثاني من المناقضة والمعارضة
والنقض اقول لما فرغ مما وجب على الابدان من اداب البحث وتبنيه
وتوجيه الكلام وتبنيه شرع فمما هو واجب على المعلق من تلك الامور
وقال هذا الذي ذكرنا من اول الفصل الى بعضها من طرف الابدان من
طرف المعلق فاذا منع الابدان مقدمة من مقدمات دليله سواء كان منها
محردا او متصفا مع السند فيلزم على المعلق دفع ذلك المنع اما بدليل يدل على
صحة تلك المقدمة المنوعة بحث لا يتوجب عليها المنع الذي اورد

السائل وأما تبنيه له على أن هذا المنع غير وارد وذلك لأن المقدمة
الممنوعة أن كانت كسبية لا بد من أن يستدل على صحتها بدليل
وأن كانت ضرورية تكفي في إثباتها دفع منع السائل بمجرد التبنيه
اذ لا يستدل على الضرورية فعلي هذا إذا قال المعلق العالم حادث
لأن العالم متغير وعلى متغير حادث فالعالم حادث فيقول السائل
لا نعم أن العالم متغير فيجب على المعلق دفع هذا المنع أما بدليل
بأن يقول مثلاً مثلاً العالم لم يكن فكان وعلى ما لم يكن فكان
فهو متغير فالعالم متغير وأما تبنيه كما تقول العالم متغير
لأننا نشاهد التغيرات في العالم من الحركات والمواد والاثار
المختلفة وإذا أتى المعلق بدليل ثابت على تلك المقدمة التي منعها
السائل فلا بد وأن يكون ذلك الدليل مرجحاً من مقدماته أو
أكثر من أمان يمنعه السائل أيضاً أو سلكه فلو لم يمنعه السائل نظر
لأنه فيهم كلام المعلق وإن منعه السائل فالإقسام المذكورة

من

من المناقضة والمعارضة والتخصيصية منه أما المناقضة فيحتمل
السائل لأنهم أن ما لم يكن فكان فهو متغير وأما المعارضة فيحتمل
السائل وإن دل ذلك على أن العالم متغير لكن عندنا ما ينبغي وهو
أن العالم معلول للباري عز اسمه والمعلول لا ينفك عن علته ضرورة
والباري متحقق في الأزل فالعالم متحقق في الأزل واللازم خلق المعلول
عند العلة وعلى ما هو في الأزل فهو متغير فالعالم غير متغير وأما النقص
الاجبالي فيحتمل تقول ما ذكرت من الدليل على أن العالم متغير غير
صحيح تخلف الحكم عند عدم التقبيح وذلك بأن يقول عدم التغير
لم يكن فكان وعلى ما لم يكن فكان فهو متغير وهو محال
قال وكذا إن أتى بدليل ثالث ورابع فصاعداً وجب أن ينتهي إما إلى
الزام المانع أو إتمام المطلق لأنه إن انقطع بالمنع أو المعارضة فحصل
الإتمام والاتلاخ أما أن ينتهي أوله إلى أمر ضروري فيقول لا ينتهي
فإن كان الأول يلزمه الإلزام وإن كان الثاني يلزمه الإتمام لأنه إما أن

تسلسل من طرف المتبدا او عجز المعلق عن الدليل والثاني
ظاهر والاول محال وينفرد عليه يلزم انحام المعلق
لانه لا يمكن اثبات امور لانهاية لها اقول ان اتي للمعلق
بدليل ثالث فاما ان منعه السيل ايضا او يسلم فان لم يمنع فظا
لانح يتم الكلام وان منعه فالاقسام المذكورة من المناقضة
والمعارضة والنقض الاحكامي انية وذلك الدليل وكذلك ان اتي
بدليل رابع وخاص فصاعدا لا بد من ان ينتهي البحث اما الى
الزام المانع او الى انحام المعلق ايا كانت لان المعلق لا يخفى ان
ينقطع كلامه بالمنع او المعارضة او بالنقض او لا ينقطع بل كل
مقدمة من المقدمات التي منعها السيل تسلسل المعلق على صدقها
بدليل اخر او ينجم عليها فان انقطع فقد حصل الانحام لان
الممار بالانحام الا هذا والا اي وان لم ينقطع المعلق بالمناقضة
او المعارضة او بالنقض فلا يخفى ان ينتهي ادلة المعلق في
ذلك

ذلك

تلك المناقضة الى امر ضروري القبول بالينة الى الابد احتقا كان او
باطلا يجب علمه او لا ينتهي فان كان الاول اي فان انتهت
ادلة المعلق الى امر ضروري القبول بان يكون من اليه هيك متلا
يلزم الزام المانع لانه لا يمكن له المنع اصلا وان كان الثاني اي
وان لم ينته ادة المعلق الى امر ضروري القبول على تقدير عدم
انقطاعه بالمنع والمعارضة والنقض يلزم الانحام لانه لا يخفى
ان يتسلسل من طرف المبدأ اي طرف العلة بان تسلسل دلائل المعلق
على صدق مقدماته الممنوعة او عجز المعلق عن اقامة الدليل على صدق
مقدماته الممنوعة اي عجز المعلق عن اقامة الدليل فلا عجز في الانحام ولا
لان الانحام ليس الا ذلك الاول اي التسلسل لانه من طرف العلة
لان شتوت المدعي يحتاج الى دليله ودليله يحتاج الى دليله وهلم جرا
الى غير النهاية والدلائل على المعلومات وقد ثبت في موضعه بالترتيب
الفاطمة امتناع التسلسل الذي هو من طرف المبدأ واذ كانت هذا

كان

التسلسل مع يلزم الختام ايضا لان تمام دليله مع لان الموقوف
 على المال مع واذا لم يتم دليله مع يلزم بالآخره الختام باسكانه
 قوله ويتفديد تسليمه اي وليس سلكنا ان التسلسل من
 طرف المبدأ ليس مع في الواقع لكنه يلزم الختام المعلق ايضا
 لانه لا يمكن من اثبات امور اي مقدمات لانهاية
 لها في بحث واحد في محلي واحد لا امتناع احاطة الذ
 بما لا يتناهي لانه لو احاطا لكان متناهي والتفديد
 بخلافه مع لا بد من ان يعتق المعلق بان هذا المدعي
 لا يتم فليزيم الختام ولغايد ان يقول لانم ان هذا
 التسلسل من طرف المبدأ وانما يكون ان لو كان كل
 واحد من الدلائل الغير المتناهية معلولا للدليل هو
 ممنوع لحو ان يكون البعض منها علة لبعضه يستدل
 بالمعلول على العلة علي ان يكون برهاننا انيا لا بالعلة

تمام الامر لا يتناهي وقد ذكرنا تمام
 دليله مع لا في الموقوف مع

علي

٢٦ علي المعلول علي ان يكون برهاننا انيا لا بالعلة علي المعلول
 علي ان يكون برهاننا مليا فان قلت مع كل دليل مفتقر الى دليل
 اخر والمفتقر اليه لا يجوز ان يكون معلولا والا يلزم الدور بطله
 واذا كان علة لا يجوز هذا التسلسل الا من طرف العلة قلت
 لانم ان المفتقر اليه لا يجوز ان يكون معلولا قوله والا يلزم الدور بطلنا
 لانم ذلك لان العلة يفتقر للمعلول اليها في الخارج والمعلول الذي يستدل
 به على العلة لكونه اظهر عند العقل من العلة نفتقر اليه العلة في الذهن
 فقط فلا يلزم الدور فان قلت المعلول الذي يستدل به على العلة هو علة
 للعلة في الذهن فمكون علة في الجملة مع يصدق ان هذا التسلسل من طرف المبدأ
 قلت لانم ان المعلول علة العلة في الذهن بل العلم بالمعلول علة للعلم
 بالعلة فعلم ان الاول ان يقال اما ان يتسلسل او عن المعلول والثاني
 ظاهر والاول محال فان قلت لانم ان التسلسل مطلقا مع بل المع
 التسلسل الذي هو من طرف المبدأ في الاحاد الموجودة دفقة قلت

قد برهن المص على بطلان التمسك سوا كان من طرف المعلول
 او من طرف العلة والمعلول جميعا او من طرف غير المعلول والمعلول
 في يرفع الشبهة فان ثبت ان توقف على حقيقة هذا البرهان
 فاطلبه من الصواب للمصنف رحمه الله او من الطائفة في شرح الصواب
 لانا قد اوضحنا فيه غاية الايضاح قال **تنبه** منع المقدمة قد
 لا يصح المعلل بان يكون انتفاء تلك المقدمة مستلزما لمطلوبه
 وجوابه ان يرد المعلل بان **يجوز** انتفاء تلك بقول ان
 تلك المقدمة ثابتة بتم ما ذكرنا وان لم يكن يلزم المدعي
اقول هذا تنبيه لطيف فيه فوائد كثيرة تقريره هو ان
 منع المقدمة على قسمين قسم يضر المعلل بان يكون تلك المقدمة
 المنسوبة بحيث لو صح ورود منع السائل عليها لم يتم مطلوب
 المعلل عام فكله وقسم لا يضر بان يكون انتفاء تلك المقدمة
 المنسوبة مستلزما لمطلوب ومثباتا لدعواه وجواب هذا المنع ان
 يرد المعلل في ثبوت تلك المقدمة وانتفاؤها وثبت على كل

تقدير ما ادعاه بان يقول لا يخ من ان يكون تلك المقدمة المنسوبة
 ثابتة في نفس الامر او لا يكون تلك المقدمة فان كانت ثابتة بتم ما ذكرنا
 لسلامته عن هذا المنع وان لم يكن تلك المقدمة المنسوبة ثابتة في نفس
 الامر فينبغي نفيه ويلزم المدعي مثاله اذا قال للمعلل الوجوب في حلي الصبة
 ثابت على تقدير شمول الوجوب الثابت على تقدير تقيض شمول العدم
 الثابت على تقدير الوجوب في حلي النساء فالوجوب في حلي الصبة ثابت
 على تقدير الوجوب في حلي النساء ويقول السائل لانم ان ثبوت الوجوب
 في حلي الصبة على تقدير الوجوب في حلي النساء ان الوجوب في حلي النساء مع
 عندك والمحال بان يستلزم محالا اخر فيقول المعلل هذا المنع
 لا يضر لان الوجوب في حلي النساء لا يخ من ان يكون محالا او لا يصح
 فان لم يكن يتم ما ذكرنا وان كان يلزم المدعي لان المدعي هو ان
 الوجوب في حلي النساء مع ولغايل ان يقول لو قال تدنيب كان اولي
 لان التنبه بحسب الاصطلاح انما يستعمل في ثبوت لوجود النظر الى

وهو عدم وجود المدعي مع عدم اللازم

ما قبله يفهم ذلك الشيء منه معلوم ان هذا البحث لم يفهم ما قبله اصلا
قال ولمثل بعض ما ذكرنا في مسألة للتوضيح ان شاء الله
تعالى مسألة العالم مفتقر الى المورث لان العالم محدث وكل محدث
فله مورث ينتج ان العالم موثر فان قيل لانهم ان العالم العالم محدث
فتقول لان العالم متغير وكل متغير محدث ينتج ان العالم محدث
وهذا دليلان اقول لما فرغ من بيان ما يجب على السائل والمعلل
من الادب اراد ان يمثل بعض ما ذكره من المناقضة والمعارضة
والنقض الاجالي وغيرها في مسألة للتوضيح لان القواعد والضوابط
اذا علمت على طريق علي ثم استعملها في صور جزئية يصح بذلك
القواعد والضوابط على نفسها واضحة غاية الايضاح وذلك امر
يجري على واحد من نفسه فلا يحتاج فيه الى برهان فقال ولمثل بعض
ما ذكرناه في مسألة للتوضيح المسألة هي ان العلم الذي هو عبارة
عما سوى الله تعالى من الموجودات مفتقر الى المورث وانما قلنا من

الموجودات احترازنا عن المقدمات لينتفعص المدعي بالموجودات
التي هي سوا الله تعالى والمداد بالمورث العلة الفاعلية التي قد مر
بيانها في صدر الكتاب والدليل على هذا المدعي هو ان العالم محدث وكل
محدث فلا مورث ينتج من العبر الاول من التمثل الاول ان العالم
له مورث وهذا هو الدليل من وجوب من مقتضى فقط وذلك ظاهر والمقدمة
الاولى نهي الصغير والثانية الكبرى فان قيل لانهم ان العالم محدث
لا بد له من دليل نقول لان العالم محدث فتقول السائل لانهم ان العالم
محدث مناقضة بمقدمة يعني هو منع مجرد اما حونه مناقضة ظهور فلورث
هذا المنع على الصغير وهي مقدمة من مقتضى الدليل واما حونه مجردا
فلانه اقول من مجرد المنع وقول المعلن لان العالم متغير وكل متغير
حادث دليلان مشتمل على مقدمتين وهما الصغير والكبرى ولا بد
من بيانهما لكونهما غير بديتين اما بيان الصغير وهي قولنا العالم
متغير فظاهر لاننا شاهد التغيرات في العالم من الحركات والامور المختلفة

واما بيان الكسبي وهي قولنا وعلى متغيري حادث فلان كل متغير هو محل
للحوادث وكل ما هو محل للحوادث لا يخفى عن الحوادث وكل ما لا يخفى عن
الحوادث فهو حادث ينتج من القياس الموعب المطلوب ان كل متغير حادث
وهذا دليل ثالث مشتمل على مقدمات ثلث لا بد من بيانها فاذا بيناها
يتم صريح الدليل الاول قال اما بيان ار على متغيري هو محل
للحوادث فهو ان المتغير يكون من حالة الى حالة وتلك الحالة حادثة
وفي قاعدة بذلك المتغيري فذلك المتغيري محل لها فان قيل لانهم لا يجوز
ان يكون المتغيري بزوال ما كان لا يحصل امر ما كان نقول المتغيري
لا يخفى من ان يكون حصول امر ما كان او بزوال ما كان وعلى التقديرين
يكون محلا للحوادث اما الاول فظاهر واما الثاني فلان كونه عدما
لا ينافي حادثيته ولا وصفه اقول اما بيان المقدمة الاولى
من مقدمات الدليل الثالث وهي قولنا كل متغير هو محل للحوادث
فهو ان المتغير انما يكون من حالة الى حالة اخرى بالضرورة لان المتغير

هو

هو ان ينتقل الشيء من حالة الى حالة اخرى وتلك الحالة الاخرى التي صلت
بعده الانتقال حادثه لانها كانت معدومة قبل الانتقال فيكون
عدم تحققها سابقا على تحققها ولا يعني بالحوادث الاما كان مسبوقا
بالعدم ولانها لم تكن فصانته فتكون حادثه وهذه الحالة قائمة
بتلك المتغير الحاصل فيها لانها حاله فتكون صفة له والصفة
انما تقوم بالموصوف فذلك المتغير محل لهذه الحالة بالضرورة فثبت
ان كل متغير محل للحوادث وهذا دليل رابع فان قيل لانهم ان تلك الحالة
قائمة بالمتغيري والمتغيري محل لها لم لا يجوز ان يكون المتغيري بزوال ما
كان اي بزوال امر حادث كان حاصله للمتغير عن المتغيري لا يحصل
امر ما كان اي لا يحصل امر لم يكن حاصله في المتغير فيه حتي يكون ذلك
الامر الحاصل قائما بفان الزوال امر عدمي لا يحتاج الى محل وحي لا يكون
المتغير محل لها لانفائها وهذا منع المقدمة مع السند نقول هذا
المنع لا يفي لاننا التغير لا يخفى من ان يكون حصول امر ما كان او بزوال

امكان وعلى التقديرين يكون المتغير محلا للحوادث اما الاول وهو
ان يكون التقى حصول امر ما كان حاصله فظاهر ان المتغير
محلا لذلك الامر الذي حصل له واما الثاني وهو ان التقى يزول
امكان فلان كون التقى عدسيا لا ينافي حادسية والاوصفية
لان الحوادث والصفات بعضها وجودية وبعضها عدمية او كونه
عدسيا لا ينافي كونه حادسا وصفة للتقوى فان الزوال قبل الزوال
لم يكن حاصلًا فيتعذر لا حصوله على حصوله فيكون حادسا ويكون
ثابعا بالمتغير لانه صفة وفيه بحث فثبت حادسية ووصفية لما بينا
من قبل ويلزم ان يكون المتغير محلا له لوجوب قيام التقى بالمتغير
اعلم ان هذا السؤال مع جوابه اشارة الى مثال المنع الذي لا يصب
المعال في طريق جوابه بالترديد قال فان ثبت ان كل متغير
هو محل للحوادث نقول محلا هو محل للحوادث فلا يخفى عن
الحوادث لانه لا يخفى من قابلية ذلك الحادث وقابليته حادثة لانها

مشروطة

مشروطة بامكان وجود الحادث وامكان وجود الحادث حادث
لان الحادث ايضا فقابليته ايضا حادثة وانما قلنا ان امكان وجود
الحادث حادث لان الحادث لا يمكن ان يكون ازليا لان الحادث ما
يكون عدسه عدمه سابقا عليه والشيء مع كون عدمه سابقا عليه
يمكن ان يكون ازليا واذا لم يكن في الازل يكون امكانه حادسا
اقول لما نزع عن بيان المقدمة الاولى من المقدمة الثالثة للثبات
المطري شرع في بيان المقدمة الثانية وقال فاذا ثبت ما ذكرنا ان كل
متغير هو محل للحوادث نقول محلا هو محل للحوادث فهو لا يخفى
عن الحوادث لان ما هو محل للحوادث لا يخفى عن قابلية ذلك الحادث
الذي هو محله وقابلية ذلك الحادث حادثة ينتج ان ما هو محل للحوادث
لا يخفى عن الحوادث هذا دليل مركب من مقدمتين اما المقدمة الاولى
فظاهرة لا منعا ان يخلق المحل عن قابلية الحال ما لا يمكن الحال حالا واما
الثانية فلان قابلية ذلك الحادث مشروطة بامكان وجود الحادث فكان

وجود الحادث حادث فيلزم ان يكون قابلية الحادث حادثه
لان المشروط بالحادث اولى بان يكون حادثا لان المشروط مسبق
بالشروط المسبوق بعدم حرج وانما قلنا انها مشروطة بامكان وجود
الحادث لان القابلية نسبة فلا تتحقق بدون القابل والمقبول فغ لا
يتم تحقق بدون امكان وجود الحادث الذي هو المقبول فتوقف
القابلية عليه وهو خارج عنها فيكون شرط ولا نه لو امتنع فان
المحل منعدم بالوجود على وجود الحال وذلك يستدعي وجود الحال
الحادث مطلقا وانما قلنا ان امكان وجود الحادث حادث لان
الحادث لا يمكن ان يكون ازليا لان الحادث ما يكون عدمه سابقا
عليه وذلك لان الحدوث خروج الشيء عن الوجود والشيء مع
كون عدمه سابقا عليه لا يمكن ان يكون ازليا لامتناع ان يكون
الازل مسبقا بشي فالحادث لا يمكن ان يكون ازليا فلا يكون في
الازل واذا لم يكن الحادث في الازل يكون امكانه حادثا لان امكانه

لو كان

لو كان ازليا لامكن ان يكون الحادث في الازل لان الممكن في الازل
شيء يمكن وقوعه فيه والالتم يكن ممكنا فيه والالزم باطل فكذلك الملزم
ومنه بحث ويمكن تفسيره بوجه اخر وهو ان يقال لو لم يكن امكان
الحادث حادثا لكان ازليا اذ لا واسطة بينهما والالزم باطل لان
ازليته لغتضي ازلية الحادث الذي هو صفة بالطريق الاول
وهو باطل بالضرورة واذا امتنع ان يكون ازليا يكون حادثا بوجه
اخر ايضا بحث لانا لا نسلم ان ازليته لغتضي ازلية الحادث وانما يلزم
ذلك ان لو كان هو امر او جوديا وهو ممنوع قال والسيل ان
يقول انما يلزم هذا من احد الحادث مع شروط كونه حادثا اما
بالنظر الى ذاته فلا وكيف هذا لانه يلزم ان ينقلب الشيء من الاقتران
الناقي الى الامكان وهذا مناقض بطريق المعارضة لان وجهيه
ان يقال ما ذكره من ان دل على حديث امكان الحادث ولكن هذا
ما ينبغي وذلك لانه لو كان كذلك يلزم الانقلاب وهو محال

اقول فلما قيل ان يقول هذا يجوز امكان الحادث
 حادثا انما يلزم من اخذ الحادث مع شواكره حاقنا لان الحادث
 من حيث انه حادث ليعلم ان يكون اذ لم لا نهما بهذا الاعتبار
 متنافيان فلا يكون ممكن في الازل اما لو اخذ الحادث بالنظر
 الى ذاته فلا يلزم امكانه حادثا بل امكانه اذ لم وكيف يمكن
 ان يكون الحادث بالنظر الى ذاته حادثا لانه لو كان حادثا يلزم
 ان يتقلب الشيء من الامتناع الذاتي الى الامكان الذاتي لان
 الحادث لا يكون ممكن في الازل فيكون متعاقبا فاذا
 حدث صار ممكنا فليزمن الانقلاب من الامتناع الذاتي الذي
 حصل له في الازل الى الامكان الذاتي وهو مع لان الامتناع بالذات
 ما يقتضي لذاته عدمه والممكن ما يقتضي لذاته ان لا يقتضي
 شيئا من الوجود والعدم فكل منهما لازم ذاتي وهو اقتضا
 العدم وعدم الاقضاء واذا كان كذلك يمتنع ان يتقلب شيء

منها

٢٠
 منها الى الاخرى يزول لازم الذاتي ويحصل له لازم اخر لان لازم
 الشيء يمتنع انفكاكه عنه وهذه مناقضة بطريق المعارضة
 لان توجيه ما ذكره الابل هو ان يقال ما ذكرتم من الدليل وان ذلك
 حدث امكان الحادث ولكن عندنا ما يفي به وذلك لانه لو كان
 امكان الحادث حادثا يلزم الانقلاب من الامتناع الذاتي الى الامكان
 الذاتي لما ذكرنا وهو مع واذا كان توجيه هذا يكون مناقضة
 على سبيل المعارضة لانها انما اوردت على مقدمة من مقدمات
 الدليل لا على اصل الدليل لا يقال في جوابه ان هذا المنع لا يضرنا
 لاننا سلمنا اذلية امكان الحادث كما ذكرته لكن لا يلزم من
 اذلية امكانه امكان اذلية لانا نقول اذ سلمنا اذلية امكان
 الحادث فلا يتم الدليل لانه يتوقف على ان امكان الحادث حادث
 بل جوابه ان يقول المعلن ان الحداد بالامكان ههنا الا مكان
 الوقوع وهو الذي لا يكون الطرف الخالف واجبا ولا امتناعا

اي احد طرفي الوجود والعدم الى الايجاب والسلب

الامالات ولا بالغير حتى لو فرض وقوع هذا الطرف لا يلزم للمحال وجه
لانه يقع في مقابلة الوجوب والامتناع مطلقا سواء كان الوجوب والامتناع
الذاتيين او بالغير لان الامكان الذي يقع في مقابلة الوجوب والامتناع
الذاتيين اي الذي لا يكون له في المخالف واجبا ولا ممتنعا بالذات
وهو الامكان الذاتي القيم للوجوب والامتناع الذاتيين والظاهر
ان مراد المعلق بالامكان ههنا الامكان الوقوعي لان المتكلمين
في الاكثر يتعملون هذا الامكان بل ما تقرضوا للامكان الذاتي
في كتبهم فان قلت يمكن ماله الامكان فلو كان الامكان
الذاتي الحادث اربا كان الحادث ممكنا في الارل فيكون اربلية
الحادث ممكنا قلت سلمنا ان الامكان الذاتي الحادث وهو
عدم اقتضاء شي الطرفي اربلي كمن لم قلتم ان اربلية ممكنة
وانما يكون ان لو كان امكانه الوقوعي غير اربلي فان قلت
ولين سلمنا ان المراد بالامكان ههنا الامكان الوقوعي كمن

هذا

هذا الامكان ايضا ليس حادثا لانه لو حدث الامكان الوقوعي فثبت
ان كان لامكان الامكان ممكن وبعبارة الكلام في امكانه بانه
هل كان لا مرام لا ويلزم التـ او حدوث امر لا يلزم وكلاهما
باطلان قلت لا نعم لزوم التـ لان امكان الامكان عينه قال
فان خلى المعلق عن هذا الموضع تقول اذا كان امكانه حادثا
وتلك القابلية مشروطة بهذا الامكان فتكون حادثة ترجح لا يخ
من ان يكون تلك القابلية من لوازم وجوب المتفنى او لم يكن
فان كانت فثبت انه لا يخ عن الحوادث وان لم يكن من لوازمه يكون
عضوا مقارقاله فقابلية لتلك القابلية ايضا امر حادث لما مر وهي
اما ان يكون من لوازمه او لا يكون فان كانت فثبت المطران
لم يكن فذلك نقول في القابلية الثالثة فيلزم امالته او لانها
الاقابلية لارضة والاول بط فتسمى الثاني اقوال لما تعرض
المص من قبل الابل على دليل المعلق الدال على حدوث امكان الحادث

ولم يكن الجواب حاضرا عنده قال فان خلق المعلق عن هذا الوضع
يقول اذا كان امكان الحادث حادثا لما ذكرنا وقابلية الحادث
مشروطة بهذا الامكان فيكون قابلية الحادث حادثة لان
المشروطة بالمحدث او بالحدوث فعلي تقدير ان يكون قابلية
الحادث حادثة لا يخرج من ان يكون تلك القابلية من لوازم وجود
المتغير او لا يكون من لوازمه فان كانت تلك القابلية من
لوازم وجود المتغير ثبت ان المتغير الذي هو محل الحادث لا يخرج
عن الحوادث لان المعلوم دائما كليا يمنع خلقه عن اللان
وان لم يكن تلك القابلية من لوازم وجود المتغير فيكون عرضا
مفارقا له لان قابلية ~~من لوازم~~ المتغير ليست نفس القابل ولا
جزء منه لامكان تصويره دونها فاذا لم يكن لارفة له يكون
عرضا مفارقا له بالضرورة وكل معروض قابل للعارض والمتغير
قابل للقابلية التي هي عرض مفارق له فقابلية المتغير لتلك القابلية

مباد
الحادث

ايضا

ايضا امر حادث لانها مشروطة بامكان وجود حادث وهو
القابلية الاولى اما انها مشروطة بامكان وجود القابلية الاولى
فلان قابلية الشيء تنوقف على امكان وجود ذلك الشيء والامكان
الذي قباله ضرورة ولما ان القابلية الاولى حادثة فلا يمنع منها
لتوقفها على غيرها وامكان وجود القابلية الاولى حادث لان
القابلية الاولى لا يمكن ان يكون ازلية لانها حادثة لما بينا
والحادث ما يكون عدمه سابقا عليه والشيء مع كون عدمه
سابقا عليه لا يمكن ان يكون ازليا واذا لم يكن القابلية الاولى
في الازل يكون امكانها حادثا واذا كان امكانها حادثا والقابلية
الثانية مشروطة بهذا الامكان فيكون حادثة بالطريق الاولى
وهي اي القابلية الثانية اما ان يكون من لوازم وجود المتغير او لا
يكون فان كانت من لوازمه ثبت المطلوب الذي هو انه لا يخرج
عن الحوادث وان لم يكن من لوازمه يكون عرضا مفارقا والمعرض

بلية

قابل للعارض فالمتغير قابل للقابلية الثانية فتقول في القابلية الثالثة
كما قلنا في الثانية وكذلك في الرابعة والخامسة فيلزم اما انه
ارالانتهاء الى قابلية لازمة للمتغير والاول باطل فبقين الثاني
وح ثبت ان ما هو محل الحوادث لا يخفى عن الحوادث وهو المطلوب
ولغايل ان يقول لانهم بطلان هذا انه لانه في الامور الاعتبارية
ممنوع ان الواحد ينضم الاثنى وثلاث الثلثة وربيع الاربعة
الى غير النهاية ولبي سلكنا ذلك كى لانهم ان قابلية غيرهما لم لا يجوز
ان يكون عندها فان قلت هذا انه من طرف العلويات وهي
القابليان وانما المخیل هو الذي يكون من طرف المبدأ
قلت قد مر جوابه قال وكل ما لا يخفى عن الحوادث فهو حادث
لانه لو كان ازيليا كان الحوادث ازيلية وهو محال ولغايل
ان يقول لانهم ان ما لا يخفى عن الحوادث فهو حادث لم لا يجوز
ان يكون الشيء ازيليا وهو لا يخفى عن الحوادث بان يكون كل

حادث لان ما لا يخفى عن الحوادث لو لم يكن حادثا لكان ازيليا
واللازم باطل فكذا الملزوم بيان الملازمة انه لا واسطة بين
الحادث والقدم فاذا انتفى الحادث عن شيء ثبت له الازلية
اما بطلان اللازم فلان ما لا يخفى عن الحوادث لو كان ازيليا لكان
للحوادث ازيلية وهو محال وانما قلنا ذلك لانه لا يخفى في الازل ايضا
من الحوادث فيتحقق الحوادث في الازل ولان ازيلية الملزوم ملزم
لازيلية اللازم كى يمنع ان يكون جميع الحوادث ازيلية فتب ان ما
لا يخفى عن الحوادث فهو حادث ولغايل ان يقول لانهم ان ما لا يخفى
عن الحوادث فهو حادث موثله لانه لو كان الشيء ازيليا لكانت
للحوادث ازيلية قلت لانهم ذلك لم لا يجوز ان يكون الشيء ازيليا
وذلك الشيء لا يخفى عن الحوادث بان يكون كل حادث من الحوادث
التي لا يخفى ذلك الشيء عنها سابقا على حادث اخر لا الى اوله وسابقا
على حادث بعده لا على حادث قبله لا الى اوله لى غير النهاية كما ان

الواجب لا يخفى عن العقول الاول الذي هو سابق على العقل
الثاني السابق على الثالث وهلم جرا ولا يلزم ازلية الحوادث
بل ازلية حادث ما ولازم انه محتمل ان يكون حادثه ذاتيا
لا زمانيا بل المحتمل ازلية جميع الحوادث اليومية وغيرها ولازم انه
لازم مما ذكرتم والجواب عنه ان هذا مستلزم للتسلل والتلويح
محتمل سواء كان في الحوادث في العلل والمعلولات او غيرها وايضا
ذلك الشيء الاولي الذي هو لا يخفى عن الحوادث اما الباري تعالى
او غيره والثاني باطل اذ لا قدم سوى الواجب تعالى اذ لو كان
لكان قدمه غير ذاته لكونه مشقوعا بغيره وبين الواجب فان كان
قدما يسلسل وان كان حادثا لكان القديم حادثا والاول ايضا
باطل لانه لو حدث في ذات الله تعالى شيء من الحوادث فلو
كان ذلك الشيء لذات او لصفة من صفاته الناشئة من
ذاته لزم قدم ذلك الشيء والتقدير انه حادث فيلزم المحتمل

وان لم يكن للذات ولا لصفة نشأت من الذات وذلك الشيء
محتمل والالزم نفيه عن الذات فيلزم استحالة الذات بما لا يكون
من الذات فيكون النقصان بالذات وهو محتمل فان قلت
لم لا يجوز ان يحدث الله تعالى ذلك الحادث في ذاته بارادته وقدرته
قلنا ان كان ذلك الحادث ناشيا عن الارادة والقدرة لزم
قدم الحادث محتمل وان لم يكن ناشيا عنهما فقد استحال الواجب
بما لا يكون نشأه الذات وذلك هو النقصان قال وليي
سلمنا ذلك ولكن عندنا ما ينفيه وذلك لان كل ما لا بد له في وجوده
الله تعالى في اجزاء العالم اما ان يكون ثابتا في الازل ولم يكن
والثاني مستلزم للمحال فنقي الأول لان كل ما لا بد له لولم
يكن حاصلا في الازل يكون بعضه حادثا محتمل بلزم اما ان يكون
الحادث قدما او التسلسل وكلاهما باطل لان كل ما لا بد له في
وجوده نشأه ذلك الحادث لا يخفى من ان يكون ثابتا في الازل اوله

يمكن فان كان يلزم قدم ذلك الحادث لا متنازع تخلف العلول
 صح لما سبق وان لم يكن يكون بعضها حادثا فالكلام فيه
 كما في الاول فيلزم اما القدم او التسلسل اقول للمنفذ
 عن بيان المقدمة الاولى وهي قولنا العالم حادث من الدليل
 المرجح من المقدمتين علي ان العالم مفتقر الي الموثر اراد
 ان يشير الي معارضة في تلك المقدمة على سبيل المناقضة
 لانها واردة ايضا على مقدمة من مقدمات الدليل فقال
 من طرف الابدوليي سلمنا ذلك اي حدوث العالم بالدليل
 المذكور لكن عندنا ما ينفيه وذلك لان كل ما لا بد للواجب
 تعالى من الشرايط وغيرها في موثرته في ايجاد العالم لا يخج اما
 ان يكون ثابتا وحاصلا في الازل او لا يكون والثاني
 وهو عدم ثبوت جميع ما لا بد للواجب في الموثر في الازل
 مستلزم للمحال فتعين الاول وهو ثبوت جميع ما لا بد له تعالى
 في

نسخة
 قوله

في موثرته في الازل اما مستلزم الثاني للمحال فلان كل ما لا بد له
 تعالى في ايجاد العالم لم يكن حاصلا في الازل فكان بعضه حاثا
 بالضرورة وذلك بط لانه صح يلزم اما كون الحادث قديما ارادته
 وكلا الامرين باطلان اما كون الحادث قديما فلا متنازع ان يكون
 الشيء المسبوق بالعدم شيئا غير مسبوق به واما الله فلان العدد
 الغير المنتهي محال لان كل عدد قبل للزيادة والنقصان بان
 يزداد عليه شيء او ينقص عنه شيء وكل موصوف قابل للزيادة والنقصان
 فهو متناه لان كل شيء اقل من عدد اخر وانما قلنا انه يلزم احد
 الامرين الباطلي لان كل ما لا بد للواجب تعالى في موثرته في
 ذلك البعض الحادث لا يخج من ان يكون ثابتا في الازل او لم يكن
 فان كان ثابتا يلزم قدم ذلك البعض الحادث لا متنازع تخلف العلول
 عن علة التامة وان لم يكن كل ما لا بد له تعالى في موثرته في
 ذلك الحادث حاصلا في الازل فبعضه حادث وينقل الكلام

لا ذلك البعض ونقول كل ما لا بد له تعالى في موثريته ذلك
 البعض لا يخ من ان يكون ثابتا في الازل او لا يكون فان
 كان ثابتا يلزم قدم ذلك البعض الحادث لانه اذا كان كل ما
 لا بد له تعالى حاصل في الازل كانت علة النامة حاصلة لان
 العلة النامة ليست الا هذا واذا كانت علة النامة حاصلة
 يجب ان يكون هو ايضا حاصل لا امتناع تخلف المعلول
 عن علته لا نهائية وان لم يكن فبعضه حادث والكلام
 في ذلك البعض كما في ذلك البعض الاول فليزيم اما قدم الحادث
 وهو على تقدير ان يكون جميع ما لا بد له في الموثريته حاصل
 في الازل وذلك ظاهر لنزوما واستحالة وامالته وهو على تقدير
 ان لا يكون جميع ما لا بد له في الموثريته حاصل في الازل وهذا
 ايضا ظاهر للقدم والاستحالة كونه من طرف المبدأ قال
 واذا ثبت ان كل ما لا بد له في الموثريته حاصل في الازل يلزم الية



العالم لانه لو كان حادثا فاختصاص حدوثه بوقت معين
 لا يخ من ان يكون الامر زائدا ما كان في الازل او لم يكن
 فان كان الاول يلزم ان يكون كل ما لا بد له في الازل حاصل
 وغير حاصل هذا خلف وان كان الثاني يلزم رجحان احد جانبي
 الممكن لا المخرج وهو محقق اقرب اذ ثبت ان كل ما لا بد له للوجوب
 تعالى في ايجاد العالم فهو حاصل في الازل يلزم ازلية العالم لان
 العالم ان كان حادثا على هذا التقدير فاختصاص حدوثه بوقت
 معين وهو وقت حدوثه لا يخ من ان يكون الامر زائدا
 لم يكن في الازل او لا يكون فان كان الاول وهو ان يكون
 اختصاص حدوثه بوقت معين لا امر زائدا ملحان في الازل
 يلزم ان يكون كل ما لا بد له للوجوب في الموثريته في الازل
 حاصل لان التقدير هذا وغير حاصل لتوقف اختصاصه على
 امر زائدا وهذا خلف وان كان الثاني وهو ان لا يكون

اختصاصي حدوثه بوقت معين لا امر زائد ما كان في الارز
يلزم رجحان احد جانبي الممكن للمنع وهو محال وانما
قلنا يلزم الرجحان من غير منع لانه لو وجد العالم قبل ان
وجد بمقدار يوم او شهر او سنة لم يصح بذلك ان يكون الارز
ما يوجد في ارضه ما ضيعة غير متناهية فالمانع عن وجود العالم
قبل وجوده من رفع حصول العلة الثابتة قبله فاخصاصي
حدوثه بوقت معين لا امر زائد يوجب الترجيح بلا منع
بالضرورة فثبت ان جميع الحوادث حاصل في الارز وهو المطلوب
واعلم ان استقالة التام مطلقا واستحالة حصول جميع الحوادث
في الارز مطلقا مما اتفق عليه المتكلمون قال فان قال
المعلل لانتم ان الترجيح بلا مرجح محال فذلك المنع مما لا يضر المعلل
لان السال يقول لا يخفى من ان يكون ذلك محالا او لم يكن
فان كان يتم ما ذكرنا وان لم يكن فجاز وجود العالم بدون

الموت فيبطل اصل دليلكم ان كل محدث فله موثر اقرب
فان قال المعلل الاول لانتم ان الترجيح بلا مرجح محال لان لو كان
محالا لم يقع كنهه واقع لان الجايع يختار احد الضعيفين المتساويين من
غير مرجح وايضا الهارب من السبع يختار احد الطريقين المتساويين من
غير مرجح فتقول ذلك المنع مما لا يضر السال الذي هو معلل محال لان
هذا السال يمدد الكلام في محالته الترجيح بلا مرجح وعدم محالته
ويقول لا يخفى من ان يكون الترجيح بلا مرجح محال لم يكن فان كان
يتم ما ذكرنا من الدليل للاستغناء عن هذا المنع وان لم يكن الترجيح
بلا مرجح محالا فجاز وجود العالم بدون الموت على هذا التقدير
فيبطل اصل دليلكم وهو ان كل محدث فله موثر والحقا ان الترجيح
بلا مرجح جائز في الفاعل المختار دون المواجه لان الفاعل المختار
يسمح احد الطرفين على الاخر من غير مرجح يختص به كما بينا في
الجايع والهابط بل يجوز ان يرجح المدرجوع لان الارادة صفة عن

شأنها ان تدرج اي شئ تعلقت به راجحاً كان او صافياً او مرجحاً
واما الموجب فلان نسبة الاشياء المتساوية واحدة لعموم قبضة
وعوم قبولها على تقدير المساواة فلم يكن وقوع شئ منها اولي
من وقوع الاخر المتساوي قبضته بالنسبة الى الجميع وتساوي القليلة
في الابد من مجموع مختلف بدهي الطرق يتخصص بواسطة تأثير
الموجب به دون غيره كما ان الشمس اذا اشرقت على الاجسام فانما
يتغير بها ما يجاوزها واعلم ان المصنف رحمه الله اشار الى المنع الذي
لا يضر في المثلة في موضعين احدهما ما اجاب به المعلق في اصل
الدليل والثاني ما اجاب به السيد همننا قال وجوابه حينئذ
بالنقض الاجمالي كما يقول المعلق ما ذكرتم عن صحيح به دليل القلق
في الحوادث البديهية اقول لما فرغ عن تقرير معارضة
الدليل في المقدمة شرع في تقرير جواب المعلق عنها وقال
وجوابه ح بالنقض الاجمالي كما يقول المعلق ما ذكرتم من الدليل

على كون الحادث ازلياً غير صحيح بجميع مقدماته لتعلق المحرم عنه
بالحوادث البديهية بان نقول كل ما لا بد الواجب تعالى في الجاد
هذا الحادث البعبي لا يخفى من ان يكون حاصله في الازل ولا يكون
والثاني مستلزم للمحال فيقضي الاول اما استحالة الثاني فلان كل
ما لا بد له لولم يكن حاصله في الازل يكون بعضه حادثاً وهو باطل
لانه مستلزم لاحد الامرين الممتنعين وهو ما كون الحادث قديماً
او احدثاً وهكذا نقول الى اخر الدليل لا يقال في جواب السائل ان
كل ما لا بد له منه حادث لحدوث تعلق ارادة الله تعالى ولا يحتاج
ذلك التعلق الى محض لان ارادته تعالى لذاتها اقتضت التعلق
باجداد العالم في ذلك الوقت وحق لا بد من التسلل لاننا نقول هنا
لوجب ضرورة المختار موجباً لانه ح لا يكون متمكناً من الفعل
في وقت اخر ويمكن ان يقال في الجواب لم لا يجوز ان لا يكون
جميع ما لا بد له تعالى في الموتره حاصله في الازل بل يكون

حادثا بسبب حدوث تعلق ارادة الله تعالى بالايحاد في ذلك
الوقت ولا احتياج اختصاص تعلق ارادة الله تعالى بالايحاد
الى مخرج حتى يلزم انه لان الارادة صفة من شأنها ان
تتعلق بالايحاد من غير مخرج لان الفاعل المختار قد يفعل بأرادة
احد المتساويين بل المرجوح وهذا بين ظاهر وليس سلمنا
ان اختصاص تعلق ارادته تعالى بمحتاج الى مخرج كمن لا يتم له
لجواز ان يكون الواجب تعالى ارادات متعاقبة على متناهية
من حيلتها ارادة يتوقف عليها وجود العالم فاذا وجدت تلك
الارادة حدث العالم ولا يلزم انه وليس سلمنا ذلك ولا حتى
لان امتناع التمسك بالحوادث على التدرج بل الاموال هوالت في
الامور الموجودة المرتبة وهذا الجواب نقض تفصيلي قال
واذا ثبت ان العالم محدث فنقول كل محدث ممكن وكل
ممكن فله موثر لا امتناع تدرج احد طرفي الممكن المساوي للطرف

الآخر بلا مخرج يصرف العالم له موثر وهو المطلوب اقول لما فرغ
عن بيان المقدمة الاولى من الدليل المخرج من المقدمة في شرعي
بيان المقدمة الثانية وقال واذا ثبت ان العالم محدث لما ذكرنا
فنقول وكل ممكن فله موثر لان كل محدث ممكن وكل ممكن
فله موثر بنج ان كل محدث فله موثر اما بيان الصغرى فلان
المحدث هو المخرج من العدم الى الوجود وكل ما هو كذلك فهو ممكن
لانه لو لم يكن ممكنا كان واجبا او مستغنيا وكلما بالامكان
اما الاول فظاهر لان الواجب يمتنع عليه العدم فلا يتصور منه
الخروج من العدم وكذا الثاني لان الممتنع لا يمكن له الوجود
الخارجي واما بيان الكسبي فلان الممكن هو الذي لا يقتضي شيئا
من طرفي الوجود والعدم فمفصول الوجود له لا بد وان يكون
من موثر لا امتناع تدرج احد طرفي الممكن المساوي للطرف الآخر
بلا مخرج وفيه نظر لان من يمنع ان العالم مفتقر الى موثر كقولهم

هذا لانه عنده نوع من المصادرة على المطر اذا صدق قولنا ان كل
محدث فله موثر فنضه الى قولنا العالم محدث فنقول هكذا العالم
محدث وكل محدث فله موثر فمصدق العالم له موثر وهو
المطر فان قلنا لا نعم امتناع ترجح احد طرفي الممكنين للماري
للمطرف الاخر بلا مرجح وقدر المستند قلنا الترجح بلا مرجح
صح لانه لو ترجح احد طرفي الممكنين لا المنع كان ذلك الطرف اولى
بالممكن اذ لا بد وان يكون الدارج اولى وهذا صح لان الممكن
يشتبه طرفيه اليه على السواء وما ذكرنا حواره من قبل هو الترجح
بلا مرجح لا الترجح بلا مرجح وبينهما فرق ط لان الاول يقتضي
الابتناع بلا مرجح وذلك جازي من الفاعل المختار والثاني يقتضي
وقوع بلا مرجح وهو بط لما ذكرناه قال الفصل الثالث في
المسائل التي ادعيناها ونذكر ههنا ثلثة منها الاولى من علم
الكلام والثانية من الحكمة والثالثة من الخلاف افول ط

عن الفصل الثاني الذي هو المقصود بالذات شرع في الفصل الثالث
الذي هو في المسائل التي ادعيناها ونذكر ههنا من المبدعات ثلث
مسائل المسئلة الاولى من علم الكلام وهو علم يبحث فيه عن الاعراض
الذاتية للوجود من حيث هو على قاعدة الاسلام المسئلة الثانية من
علم الحكمة وهو علم يحصل كمال النفس الانسانية بالمقصورات والمقتضا
النظرية والعملية على قدر الطاقة البشرية المسئلة الثالثة من علم الخلاف
وهو علم يقدر الشخص به على اقامة الدليل من المشهورات والمسلّمات
على حنظ اي وضع وعلى هدم اي وضع اراد بحيث لا يتوجب عليه شيء
من الاسئلة بقدر الامكان قال المسئلة الاولى من العلم نقول
ملامة اولا يكون ولا سبل اليقيني منها فليدزم ان لا يكون اثنين
وانما قلنا انه لا يجوز ان يكون بينهما ملامة لانه لو كان كذلك
ليدزم ان يكون بين العاجب وغيره علاقة وذلك يوجب الاجلج
وعدم الملازمة ايضا صح لان لو كان كذلك يلزم حواش الانكسار بينهما

لانه لو لم يجب يلزم ثبوت الملازمة بينهما والتقدير بطلانه والانفكاك
 محال فكذلك جوازها لان جواز المحال محال انقول المسئلة الاولى
 من علم الكلام وانما قدمها لشرق هذا العلم لكونه على قانون الاسلام يقول
 واجب الوجود تعالى واحد لانه لو كان اثنين فلا يخفى من ان يكون
 بينهما ملازمة اولاد كون ولا سبيل الي شي من منهما اي الملازمة
 وعدم الملازمة فيلزم ان لا يكون الواجب اثنى لانه لو كان
 اثنين يلزم ارتفاع التقيضي وهما الملازمة وعدم الملازمة
 واللازم مشتق بالضرورة فكذلك الملزوم وانما قلنا انه لا يجوز
 ان يكون بينهما ملازمة لانه لو كان بينهما ملازمة يلزم ان
 يكون بين الواجب وغير الواجب وهو الواجب الاخر علاقة
 لان الملازمة بين الشئ يفرضي العلاقة كالعلة والقضايا
 والعلاقة بين الواجب وغيره توجب الاحتياج لانه حينئذ
 يلزم احتياج الواجب الي الغير في تلك العلاقة ولان الملازمة تثق

الملزوم

الملزوم واللازم والملزوم محتاج الي اللازم ضرورة واحتياج الواجب
 مح لان الاحتياج متلزم للاصحات الذاتي وامتنع ان يكون الواجب
 بالذات ممكنا بالذات لاستحالة الانقلاب وانما قلنا ان عدم الملازمة
 بينهما ايضا مح لانه لو كان بينهما عدم الملازمة يلزم جوازهما
 بينهما لانه لو لم يجب انفكاك احدهما عن الاخر لكان احدهما بدون
 الاخر واجبا لثبوت عدمه واذ كان الانفكاك بينهما مح كان
 جواز الانفكاك ايضا محالا لان جواز المحال محال لانه لو لم يكن
 محالا يلزم جواب ثبوت المحال بالضرورة فثبت ان الواجب لا يجوز
 ان يكون اثنين فلا يجوز ان يكون ازيد من اثنين بالطريق الاولى
 فيكون الواجب نقلي واحدا وهو المطابق وفيه منع لطيف وهو
 ان يقال ان عيت مجوز الانفكاك جواز الافتراق فلا يتم ان
 اللازم من عدم الملازمة هو هذا الجواز ان لا يكون بين الشئ
 ملازمة مع ثبوتها بالضرورة كقولنا كلما كان الانسان حيا كان

نفصا

الله موجودا به جواز ثبوت احدهما بدون الآخر على معنى انه يجوز ثبوت
 احدهما من غير احتياج الى الآخر سواء كان الآخر ثابتا او لم يكن
 فكذلك لازم ولكن لم قلتم بانه محال اقوالا فندفع عن تقرير المسئلة
 شرع في الاعتراض عليها وقال ومنه اي في هذا الدليل منع لطيف
 وهو ان يقال لا يخفى ان عنيت بحوز الانفكاك بينهما جواز
 الاتفاق بينهما او جواز ثبوت احدهما بدون الآخر فان عنت
 بجواز الانفكاك بينهما جواز الاتفاق بينهما فلا تخفى ان اللازم
 من عدم الملازمة بينهما هو هذا اي جواز الاتفاق بينهما
 لجواز ان لا يكون بين الشيئين ملازمة مع ثبوتهما بالضرورة
 كقولنا كلما كان الانسان حيوانا كان الله موجودا فان
 الملازمة منتفية بين كون الانسان حيوانا وبين كون الواجب
 موجودا مع ثبوتها بالضرورة فان قلت ثبوتها مستلزم
 لعدم الانفكاك وعدم الانفكاك مستلزم للزوم بينهما والله

تقريب

٥٢ تقديم عدم اللزوم هذا خلق قلست لانه ان عدم الاتفاق
 يستلزم اللزوم اذ من الجائز ان لا يكون احدهما لازما للآخر
 ومع هذا لا يمكن تحقق احدهما بدون تحقق الآخر باعتبار عدم
 امكان عدم تحقق الآخر لكونه واجبا لا باعتبار عدم تحققه باعتبار
 عدم تحقق الآخر لكونه واجبا لا باعتبار عدم تحققه باعتبار عدم
 الآخر حتى يلزم ان يكون بينهما ملازمة وان عنت بجواز الانفكاك
 بينهما جواز ثبوت احدهما بدون الآخر على معنى انه يجوز ثبوت
 احدهما من غير احتياج الى الآخر سواء كان الآخر ثابتا او لم يكن
 فذلك لازم العدد الملازمة بينهما ولكن لم قلتم ان الانفكاك
 بهذا المعنى محتمل الواجب لانه يجوز ان يوجد الواجب دائما
 مع انه لا يكون وجود احدهما محتاجا الى وجود الآخر ومنه
 نظر لانه يجب وجود احدهما مع وجود الآخر لا متناع وجود احدهما
 مع عدم الآخر فيمتنع الانفكاك فثبت الملازمة الخارجية بينهما

ما
لاقتضاه

على تقدير عدم الملازمة هذا خلف فان قلت يعني بالانكاف
جوان ثبوت احدهما مع عدم الآخر ولا شك ان الانفكاك
بهذا المعنى محال لان عدم الواجب محال لان ان اللازم
من عدم الملازمة بينهما هو الانفكاك بهذا المعنى فان
ادعيت ذلك لا بد لك من دليل فان قلت لان هذه
المسئلة من علم الكلام بل من علم الحكمة لان الحكماء قد استدلوا
على وحدانية الله تعالى في الالحيات قلت سلمنا ذلك لكن
هذا لا ينافي غيرها من الكلام لان هذه المسئلة قد بحث
المصنف عنها على طريقه الاسلام ولا يكون من تلك الحجة
من علم الحكمة بل من علم الكلام وهذا القدر كاف في كونها
من هذا العلم قال المسئلة الثانية في الحكمة واجب الوجود
يجب ان يكون موجبا بالذات لانه لو كان فاعلا بالاختيار
فلا يخفى من ان يكون فعله في الارز جائزا اولم يكن وكل واحد
منها

٥٢ منها باطلا فالقول بكونه فاعلا بالاختيار باطل وانما قلنا ان كل
واحد من القسمين باطل لانه لو كان فعله ازليا يلزم احد الامرين
المستحيلين وهو اما كونه الارز حادثا او كونه الفاعل بالاختيار
موجبا وذلك لانه يجزى ان يكون له قصد وارادة في ذلك الفعل
اولم يكن فان كان يلزم حدوث فعله وان لم يكن يلزم كونه
موجبا لافاعلا هذا خلف واما اذا لم يكن فعله جائزا في الارز
فكيف يمكن منعنا من ممكننا فيلزم انقلاب الشيء من الاستناع الدائم
الى الامكان الذاتي هذا خلف اقول لما فرغ من المسئلة الاولى
شرع في المسئلة الثانية التي هي من الحكمة وقال واجب الوجود
يجب ان يكون موجبا بالذات يعني يجب ان يصدر عنه الفعل
كوجوب صدور الاشراق عن الشمس لان الواجب تعالى
لو لم يكن موجبا بالذات لكان فاعلا بالاختيار وهو الذي ان
شاء فعله وان شاء تركه اذ لا واسطة بينهما ولو كان فاعلا بالاختيار

فلا يخفى من ان يكون فعله تعالى في الازل جائزا اولم يكن
 جائزا وكل واحد منهما باطلا لقول يكون الواجب
 تعالى فاعلا بالاختيار باطلا لكونه مستلزما لارتفاع النقيض
 وهما الجواز وعدم الجواز وانما قلنا ان كل واحد من النقيضين
 اعني جواز فعله تعالى في الازل وعدم جواز فعله فيه باطل
 لانه لو كان فعل الواجب تعالى جازا ان يكون ازليا
 يلزم احدا الامرين المنتهين وهو اما كون الامر الازلي
 حادثا او كون الفاعل بالاختيار مرجحا بالذات واللازم
 ظاهر البطلان بقيميه اما الملازمة فلان لو كان فعله تعالى
 ازليا فلا يخفى من ان يكون له تعالى قصد وارادة في ايجاد ذلك
 الفعل الازلي اولم يكن له قصد وارادة فيه فان كان للواجب
 تعالى قصد وارادة في ذلك الفعل الازلي يلزم حدوث فعله تعالى
 تقدير كونه ازليا ههنا وانما قلنا ذلك لان ما هو مسبوق بالبعد والالا

يمنع

سبح
بالثاني

يمنع ان يكون ازليا لان الازلي غير مسبوق بشي وذلك
 ضروري ولان المراد بحب لا يكون موجودا حالة الارادة
 والالكان تحصيلها للحاصل واذالم يكن ازليا يكون حادثا
 هذا هو الامر الازلي من الامرين المنتهين وان لم يكن
 للواجب قصد وارادة في ذلك الفعل الازلي يلزم كون
 الواجب تعالى موجبا لانما لا يختار الا لا يعني بالموجب
 الا ما يصدر عنه الفعل من غير قصد وارادة فهذا هو الامر
 الثاني من الامرين المنتهين في لا يكون فعله تعالى ازليا
 واما اذالم يكن فعل الواجب تعالى جائزا في الازل فيكون
 فعله تعالى ازليا في الازل مستغاثا اذا وجد فيما لا ينال صار
 ممكنا لانه لو لم يصح ممكنا لم يوجد فيلزم انقلاب الشئ من
 الامتناع الذاتي الى الامكان الذاتي ههنا فثبت ان فعله لو لم
 يكن جائزا لصدور فعله في الازل يلزم انقلاب الممكن ممكنا

واللازم منتف فاذ استحال كون فعله جائز الصدور عنه في الازل
ولا جائز الصدور عنه في الازل فاستحال عونه فاعلا بالاختيار واذا
استحال ذلك فعني انه تعالى موجب بذاته لما مر وهو المانع
المدعى قيل في بيان الشق الاول لو كان له ارادة في الجواز ذلك
الفعل على تقدير ان يكون فعله جائز الصدور يكون فعله تعالى
حادثا لما مر فيكون ذاته تعالى محلا للحوادث لان فعل الشيء صفة
له وصفة الشيء حال فيه لا محالة تعالى الله عنه وفيه نظر لانا لا
نم كنه محلا للحوادث لم لا يكون ان يكون بعض افعاله صفة
دائما بدوامه ولتأيل ان يقول ايضا لان ما هو مسمى
بالقصد فهو حادث لجوان ان يكون تقدم القصد على التقصير
والارادة على المراد في الواجب تعالى بالذات لا بالزمان والآن
ان ذلك التقدم يوجب كون ذلك حادثا قال وجوابه ان
يقال ما ذكرتم وان دل على ذلك كمن عندنا ما ينبغي وذلك انه لو
كان

كان موجبا يلزم اما كون الواجب معلولا لغيره او جائزا لعدم وكل واحد
منهما باطلا وانما قلنا ذلك لانه لو كان موجبا فلا بد وان يكون معلولا
موجبا لغيره واليخ من ان يكون معلولا الاول جائزا لعدم اوله يعني فان لم
يكن يلزم ان يكون واجبا مخ يلزم ان يكون الواجب معلولا لغيره وان كان
جائزا لعدم وكلما كان المعلول جائزا لعدم كانت علته الموجبة ايضا
كذلك لان المعلول لازم لها وجوب عدم اللازم يوجب حوازم عدم الملزم
فلزم ان يكون جائزا لعدم هذا قول المانع عن تقرير المسئلة للحكمة
شعر في الجواب عنها بطريق المعارضة وقال وجوابه ان يقال ما ذكرتم
وان دل على ان الواجب موجب بالذات كمن عندنا ما ينبغي وذلك ان
الواجب تعالى فاعل بالاختيار لانه لو كان موجبا بالذات يلزم اما
كون الواجب معلولا لغيره او كون الواجب جائزا لعدم وكل واحد
منهما باطلا اما الاول فلان كل معلول محتاج الى غيره علته وكل ما هو
محتاج الى غيره فهو ممكن وكل ما هو ممكن بمنزلة ان يكون واجبا

واما الثاني فظاهر وانما قلنا انه تعالى لو كان موجبا ليلزم احد الامرين
 الممتنعين المذكورين لانه لو كان الواجب تعالى موجبا فلا بد له من
 فعل صادر عنه او لا كالعقل الاول وكذا لا بد له من ان يكون معلول
 الاول موجودا معه تعالى لانه لو تخلف عنه فلا يخفى ان يكون يتحقق
 على امر او لا فان كان الاول يلزم ان لا يكون معلوله الاول معلولا او لا
 فهو وان كان الثاني يلزم الترتيب بلا مبرح وذلك فتح على الموجب
 كما مر واذ كان معلوله الاول موجودا معه تعالى فلا يخفى من ان
 يكون ذلك المعلول جازبا لعدم او لا يكون فان لم يكن معلوله
 الاول جازبا لعدم يلزم ان يكون ذلك المعلول جازبا واجبا لان
 ما لا يجوز عدمه ليس الا الواجب فتح يلزم ان يكون الواجب الذي
 هو معلوله الاول معلولا لغايه وهو الواجب تعالى وهذا هو الامر
 الاول من الامرين الممتنعين وان كان معلوله الاول جازبا لعدم
 يلزم ان يكون الواجب جازبا لعدم لانه كلما كان المعلول جازبا لعدم

كانت علته الموجبة له ايضا جازبا لعدم والا يلزم التناقض وذلك بطلان
 لان المعلول لازم للعلته الموجبة وجواز عدم اللازم يوجب جواز
 عدم الملتزم لان اللازم اما ان يكون الملتزم او مساويا له وعلى التقديرين
 يلزم من عدمه فيلزم فتح ان يكون الواجب جازبا لعدم وهذا
 هو الامر الثاني من الامرين الممتنعين فنثبت ان الله تعالى لو كان
 موجبا بالذات يلزم احد هذين الامرين الممتنعين فاذا بطل الملتزم
 ثبت انه تعالى لا يكون موجبا فيكون فاعلا مختارا وهو بطلان في
 هذا الجواب نظرات الخصم ان يقول لانهم انه لو لم يكن معلوله الاول
 جازبا لعدم يلزم ان يكون واجبا لذاته لان الواجب لذاته هو الذي
 يلزم من مجرد حوازه عدمه فتح ولم يلزم ههنا من مجرد حوازه عدم
 معلوله الاول فتح فان الملح انما يلزم من حوازه عدمه بعد كونه موجبا
 لامت نفسه عدمه مطلقا ولم قلتم بان ما يلزم من فرض عدمه
 بعد وجوده فتح يكون واجبا لذاته لحوازه ان يكون لزوم الحال من

هذا القيد يعني بعد كونه موجودا لان الممكنات قد يتلزم اجتماعها
فما لا يمنع ان يكون معلوله الاول واجبا مع امتناع حوازمه فان
قلت لو كان حوازمه معلوله الاول بعد وجوده مستلزما للتمتع بلزم
ان يكون معلوله الاول دايما الوجود لا الشئ لان حوازمه بعد وجوده
دايما وذلك بما قلت للخصم ان يقول لا ثم ان ذلك مع ان معلوله تعالى
دايم بذاته لانه اذا فرض عدمه بعد وجوده يلزم منه المح وهو وجود
العلة مع عدم المعلوم بل الجواب ان يقال لا يخفى ان يكون المراد
بالحواز الامكان الذاتي او الوقوعي فان كان الاول فانا نختار
ان فعله الاول جائز ولا يلزم منه ان يكون فعله اذليا حتى يلزم
احدا من امرين المتنافيين لانه لا يلزم منه ان يكون فعله
من اذلية حوازم فعله حوازم اذلية فعله لان حدوث الفعل مانع
عن اذلية الاستحالة اذلية الحادث من حيث انه حادث وان
كان الثاني نختار ان فعله غير جائز في الاول ثم صار جائزا ولا
يلزم

يلزم الانقلاب لان الامكان الوقوعي هو الذي لا يكون الطرف
المخالف واجبا ولا امتناعا بالذات ولا بالعرض حتى لو فرض وقوع
هذا الطرف لا يلزم المحال بوجه وقد صرحنا بحقق ذلك قال تشبه
بشبه ان يكون المعارضة في العقولات كالنقص الاجمالي للدليل
اقول لما منع من الجواب بطريق المعارضة وقد توجب عليه سؤال
وهو ان الدليل العقلي لا يمكن فيه المعارضة هو قد عارضة وانما قلنا
ذلك لوجوه ثلثة الاول ان السائل لو سلم دليل المقلد يلزم عليه تسليم
المدلول في هذه الحالة كما ينبغي فلما استدعى عليه ثبوت المدلول
وعدم ثبوته في نفس الامر في حالة واحدة وهو محال وهذا لم يلزم
من الاصل لانه سلمه فيكون لازما من المعارضة اذ ليس هذا وشي غيرها
وفيه بحث الثاني ان الدليل العقلي عاللة للمدلول فلا يتخلف عنه اصل
فيلزم من ثبوته ثبوته الضرورة ونحن لا يجوز المعارضة فيه والا يلزم
ثبوت مدلوليهما لان المعارضة قد سلم ثبوت المدلول الدليل العقل فيلزم

اجتماع النقيض وهو الثالث ان الدليل في المعقولات ملزم
 المدلول اذ يلزم من العلم بالمدلول فاذا سلم الاليل دليل المعلن فله
 يلزم عليه تسليم مدلوله ضرورة لان تسليم الملزم مستلزم لتسلم اللزم فاذا
 عارض وقال لان المدلول ذلك الدليل فقد التزم على نفسه التناقض وفيه
 نظر لان ثبوت المدلول انما يلزم من دليل المعلن ونفيه من دليل
 الاليل وحق لا يلزم التناقض لاختلاف الجهتين اراد ان يدفع هذا
 السؤال بطريق التبيه فقال يشبه ان يكون المعارض في المعقولات
 كما نقض الاجمالي للدليل لان النقص هو تخلف الوهم عن الدليل وقد
 تحقق هذا المعنى عند المعارضة لانه اذا عارض الاليل دليل المعلن
 فلا يتبين مدلول دليله عليه بل يتخلف عنه فيتحقق النقص اما توجيه
 رد المعارضة الى النقص فهو ان يقول الاليل المعلن لوضح دليله بجميع
 مقدّماته لما صدق نقيض مدلوله لكنه صادق ويبيّن ذلك بدليل
 يدلي عليه نفيه وانما قال يشبه لان هذا اللفظ انما يتعمل المتكلم في لا يختم

ببطل قلب على نفسه وههنا كذلك لان المصنف رحمه الله عز وجل بان
 المعارضة في المعقولات كالنقص للدليل وكيف يكون الجزم والختم
 بالشي انما يحصل بان يكون يقينا او دل عليه دليل قطعي والامر ان ضيقا
 ههنا فان قلت المعارضة سوا كانت في المعقولات او غيرها
 مستلزمة لاجتماع النقيض لما ذكرتم قلت لان ذلك لان
 الدليل الفعلية امارات وعلامات للمدلولات ولا يلزم من علامة
 الشيء وامارات وجود ذلك الشيء فحق لا يلزم اجتماع النقيض في غنى
 النقيض في المعقولات قال المسئلة الثالثة من علم الخلاق قال الثاني
 رضي الله عنه الاب يملك اجبارا والاب بالبالغة على النكاح خلافا لابي
 حنيفة رضي الله عنه لانا ان احدي الولاياتي ثابتة وهو اما قبل
 الاجبار او عند الاجبار وليا ما كان يلزم المطر واما قلنا ان احدي
 الولاياتي ثابتة لانه لا يخفى من ان يكون سمول الولاية للوقتي
 غلة لاحد الشموليين مطلقا اي بشمول الولاية وشمول عدسها اولم

مد
 الاليل

وهو

ين واما ما كان يلزم احدي الولايتين اما اذا كان علته نظمه
لان شمول الولاية سواء كان متحققا او لم يكن يلزم احدي
الولايتين اقول لما فرغ من المسئلة الثانية شرع في المسئلة
الثالثة التي هي من علم الخلاف وقال قال الشافعي رحمه الله
الاب يملك اجبار البكر البالغة بدون رضاها من شاء لان
علته الولاية عنده هي البكارة وهي متحققة في البكر البالغة فلا
لاي حنيفة رحمه الله لانه قال الاب لا يملك اجبار البكر البالغة
على النكاح حتى لو لم ترض نكحها لا تمانس الاب من ان ينكحها
عارضة اصلا لان علته الولاية عنده الصغر وهو منتف في
البكر البالغة لنا في المسئلة ان الاب يملك اجبار البكر البالغة
على النكاح لان احدي الولايتين وهي ولاية اجبار الاب
لها قبل الاجبار اي قبل وقت نكاحها بالفعل او لالة
اجبارها لها عند الاجبار اي حاله وقوع الاجبار بالفعل

وهي

59 وهي الوقت الذي ينعقد بها بالفعل بحيث يكون كلا الوقتين من
اوقات بلوغها ثابتة في الواقع واما ما كان يلزم المطال الذي هو ان
الاب يملك اجبار البكر البالغة على النكاح لان المدعي هو مطلق
ولاية الاجبار وهو يحصل على كل واحد من التقديرين لان ثبوت
لخاصة يوجب ثبوت العام ضرورة وانما قلنا ان احدي الولايتين
ثابتة لانه لا يخفى من ان يكون شمول الولاية للوقتتين اي للوقت
الذي هو قبل الاجبار والوقت الذي هو عند الاجبار علة
موجبة لاحد الشمولي مطلقا اي شمول وجود الولاية للوقتتين
وشمول عدم الولاية للوقتتين او لا رجوع علة لاحد الشمولي
واما ما كان يلزم احدي الولايتين اما اذا كان شمول الولاية
لوقتتين علة لاحد الشمولي مطلقا فظاهر انه يلزم احدي الولايتين
لان شمول الولاية للوقتتين على تقدير انه يكون علة لاحد الشمولي
سواء كان متحققا في الخارج او لم يتحقق يلزم منه احدي الولايتين

اما اذا تحقق فيحقق احدي الولايتين بالضرورة لان تحقق
مجموع الولايتين يستلزم بالضرورة تحقق احدهما واما اذا لم
يتحقق شمول الولاية للوقتين لم يتحقق احد الشمولين لموجب
انتفاء العلول عند انتفاء العلة واذا انتفى احد الشمولين يلزم
تحقق الافتراق بالضرورة لان انتفاء احدهما انما يكون بانفائها
معًا واذا تحقق الافتراق يتحقق احدي الولايتين بالضرورة
فثبت ان احدي الولايتين ثابتة على تقدير عليه شمول الولاية
للوقتين قال وان لم يكن علة كذلك لان عليه لبيت مدارا
لنقيض شمول العدم وجودا وعدما في نفس الامر لانه لو ثبت
شمول الولاية او الافتراق بين الولايتين ثبت نقيض شمول
العدم سواء كان العلية متحققا او لم يكن واذا لم يكن مدار النقيض
شمول العدم يلزم نقيض شمول العدم لان العلية اذا كانت
ثابتة كان نقيض شمول العدم ثابتا فعند عدمها يجب ان

يكون

7
يكون ثابتا في العلة والا لكانت العلية مدارا له وجودا وعدما
هذانم اذا ثبت نقيض شمول العدم فاما ان يصح شمول
الولاية او الافتراق واياما كان يلزم احد الولايتين وهو المطا
اقول لما اشار الي ان احدي الولايتين ثابتة على تقدير
عليته شمول الولاية للوقتين اراد ان يشير الي ان احدي
الولايتين ثابتة ايضا على تقدير عدم عليه شمول الولاية للوقتين
فقال وان لم يكن شمول الولاية للوقتين علة لاحد الشمولين
مطلقا فذلك ظاهر انه يلزم احدي الولايتين لان عليه شمول الولاية
للوقتين لاحد الشمولين مطلقا لبيت مدارا لنقيض شمول عدم الولاية
للوقتين وجودا وعدما في نفس الامر لانه لو ثبت شمول الولاية للوقتين
او ثبت الافتراق بين الولايتين ثبت نقيض شمول عدم الولاية
للوقتين سواء كانت عليه شمول الولاية لاحد الشمولين متحققة
او لم يكن متحققة واذا كان كذلك لا يكون مدارا لان نقيض شمول

العدم متحقق دونها كما بينا والدايم لا يتحقق عند عدم
تحقق المدار وانما قلنا انه ثبت نقيض شمول العدم
على تقدير تحققها لان كل واحد منهما احض من نقيض
شمول عدم الولاية لاحالة ولانه لو لم ثبت نقيض شمول
عدم الولاية للوقتي لثبت شمول عدم الولاية للوقتي
الذي هو نقيضه على تقدير ثبوت شمول الولاية للوقتي
وثبوت الافتقار بينهما وهو محال لانهم يلزم ثبوت الولاية
وعدم ثبوتها واذا لم يكن عليه شمول الولاية لاحد الشمولين
مدار النقيض شمول عدم الولاية للوقتي يلزم ثبوت نقيض
شمول عدم الولاية للوقتي في الجملة ويلزم منه احدي الولايتين
لان عليته شمول الولاية لاحد الشمولين اذا كانت ثابتة
كان نقيض شمول عدم الولاية للوقتي ثابتا لان عليته
اذا كانت ثابتة كان نقيض شمول عدم الولاية ثبت
احدي الولايتين لما بينا واذا ثبت احد الولايتين لاني

شمول

شمول عدم الولاية ثبت بالضرورة نقيض شمول عدم الولاية
فعند عدم عليه شمول الولاية لاحد الشمولين يجب ايضا
ان يكون نقيض شمول عدم الولاية للوقتي ثابتا في الجملة لانه
لو لم ثبت نقيض شمول عدم الولاية على التقدير اصلا لكانت
عليته شمول الولاية لاحد الشمولين مدارا لنقيض شمول عدم الولاية
للقوتي وجودا وعدنا هذا خاف وانما قلنا انه يلزم ان يكون
مدارا وجودا وعدنا للزوم ثبوت نقيض شمول العدم على تقدير
تحقق عليه شمول الولاية وعدم ثبوته على تقدير عدم تحققها
ولا نعير بالمدارية وجودا وعدنا الا هذا فلزم ثبوت نقيض
شمول الولاية للوقتي على تقدير عدم عليه شمول الولاية لاحد
الشمولين واذا ثبت نقيض شمول عدم الولاية للوقتي فلما
ان يصدق ثبوت شمول الولاية للوقتي او الافتقار بي
الولايتين وذلك ضروري واياها كان يلزم احدي الولايتين

وهو المظن وانما قلنا انه يلزم احد الولايتين لانه اذا تحقق
شمول الولاية للوقتين ثبت احدهما بالضرورة واذا تحقق
الافتراق ثبت ايضا احدهما بالضرورة والالتم يحقق الافتراق
بل شمول لعدم هـ وانما قلنا ان ثبوت احدي الولايتين
هو المظن لانه لو ثبت الولاية قبل الاجبار لثبت عند الاجبار
بالاستصحاب واذا ثبت عند الاجبار يملك الاب الاجبار
البكر البالغة على النكاح بالضرورة وهو المدعى قال فان
قبل سلمنا ان العلية لست مدار في نفس الامر لكن قلتم
انها كذلك على تقدير عدم علية شمول الولاية لجواز ان يكون
ذلك التقدير محالا والمحال جاز ان يستلزم المحال فنقول هذا
المنع لا يضرنا لانه لو كان ذلك التقدير ثابتا في نفس الامر
ما ذكرنا وان لم يكن يلزم العلية وبها يحصل المقصود كما مر
والله اعلم بالصواب اقول لما دفع عن تقرير المثلة شرعي في
الاعتراض عليها والجواب عنه وقال فان قيل سلمنا ان علية

شمول

شمول الولاية لاحد الشمولين لست مدارا لتقييد شمول
عدم الولاية للوقتين في نفس الامر كما لم قلت انها لست مدارا
لتقييد شمول عدم الولاية للوقتين على تقدير عدم علية شمول
الولاية للوقتين لاحد الشمولين لجواز ان يكون ذلك التقيد
اي عدم شمول الولاية للوقتين لاحد الشمولين محالا والمحال جاز
ان يستلزم محالا اخر محال جاز مدارية علية شمول الولاية لاحد
الشمولين لتقييد شمول عدم الولاية للوقتين على تقدير عدم
عليته شمول الولاية لاحد الشمولين وان كانت في نفس الامر
لست مدار له لان غاية هذا ثبوت امر محال وهو المدارية على
التقدير المحال وهو عدم علية شمول الولاية لاحد الشمولين
وذلك غير محال فنقول هذا المنع لا يضرنا لانه لا يخفى ان يكون
ذلك التقدير اي عدم علية شمول الولاية لاحد الشمولين
ثابتا في نفس الامر او لا يكون فلو كان ذلك التقدير ثابتا في نفس الامر

ما ذكرنا لانه اذا كان ثابتا في نفس الامر لا يكون محال
واذا لم يكن محالا يتم الدليل على لزامه عن هذا المنع وان لم
يكن ذلك التقدير ثابتا في نفس الامر ثبت نقيضه وهو علمية
شمول الولاية لاحد الشمولين بالضرورة واذا ثبت العلمية يحصل
بها المقصود لما مر من ان احدي الولايتين ثابت علمي تقديم
شبهت علمية شمول الولاية للوقتية لاحد الشمولين فثبت ان
هذا المنع لا يضر المعلن واذا ثبت احدي الولايتين في احدي
الوقتيتين ثبت المدعى هو المطالبة افعال هذا معارضه بالمثل لان
عدم احدي الولايتين في احدي الوقتيتين ثابت وهو عدم
الولاية اما قبل الاجبار او عند الاجبار وايضا كان يلزم
المطلوب وانما قلنا ان عدم احدي الولايتين ثابت لانه
لا يخفى ان يكون شمول عدم الولاية للوقتيتين علة لاحد
الشمولين مطلقا اي شمول وجود الولاية وشمول عدم
الولاية للوقتيتين علة لاحد الشمولين مطلقا اي شمول وجود

الولاية وشمول عدم الولاية او لا يكون علة لاحدهما وايضا
كان يلزم عدم احدي الولايتين اما اذا كان علة فظا هر
لان شمول عدم الولاية سواء كان متحققا او لم يكن يلزم عدم
احدي الولايتين وذلك لان العلة اما ان تكون ثابتة او لا يكون
وان كانت ثابتة فظا هر وان لم يكن فينتفي احد الشمولين لا تنفاه
علمية فيثبت الاتفاق بيه يثبت عدم الولاية في احد الوقتيتين وان لم يكن
شمول عدم الولاية للوقتيتين علة كذلك لان علمية شمول عدم الولاية
للقوتيتين لست مدار النقيض شمول الوجود وجودا وعدما في نفس
الامر لانه لو ثبت شمول عدم الولاية للوقتيتين او الاتفاق ثبت
نقيض شمول الوجود سواء كانت علمية شمول عدم الولاية
متحققة او لم يكن واذا لم يكن علمية شمول عدم الولاية للوقتيتين
مدار النقيض شمول الوجود يلزم نقيض شمول الوجود لان
علمية شمول عدم الولاية اذا كانت ثابتة كان نقيض شمول الوجود

ثابتا لا متناع ثبوت الوجود في فغند عدم ثبوت علته شمول
عدم الولاية يجب ان يكون نقيض شمول الوجود ثابتا ايضا
في الجملة والا كانت العلية مدارا له وجودا وعدما هف
واذا ثبت نقيض شمول الوجود فاما ان يصرف شمول عدم
الولاية للوقتي او الافتق او ايا ما كان يلزم عدم احدي
الولائتين وهو المطلوب لانا نقول عدم احدي الولائتين
لا ينافي ثبوت احدي الولائتين لجواز ثبوت احدهما دائما
وعدم ثبوت احدهما دائما بل عدم ثبوت الولائتين معاينا
في ثبوت احدي الولائتين وهذه المعارضة لا تدل على هذا ولقليل
ان يقول يمكن ان يعارض هذه النكسة على وجه يتم بان يقال شمول
الوجود للملزوم الاخص لعدم الولاية المذكورة للملزوم
الماوي له اما ان يكون علة لاحد الشمولين اي شمول
الوجود وشمول عدمهما او لا يكون علة وعلى التقديرين
يلزم احدهما للملزومين بعين ما ذكره من البيانات وايضا

يمكن

او الافتقار ونقيض شمول الوجود
او الافتقار ونقيض شمول الوجود

يمكن تعميمها بان يقال المدعي ثابت لان احد الملزومين له ثابت
وايا ما كان يلزم المطلوب وانما قلنا ان احد الملزومين له ثابت لا لا
ينح من ان يكون شمول الوجود للملزومين علة لاحد الشمولين مطلقا
اي شمول الوجود وشمول عدمه او لا يكون علة وايا ما كان
يلزم ثبوت احد الملزومين اما اذا كان علة فظاهر لان شمول الوجود
لهما اما ان يكون ثابتا او لا يكون فان كان ثابتا فظاهر وان لم يكن
ينبغي احد الشمولين في الافتقار وبه ثبت احد الملزومين وان لم
يكن علة فكذلك لان علية شمول الوجود في مدار المفتض شمول
العدم سواء كانت العلية متحققة او لم يكن واذا لم يكن علية
مدارا لنقيض شمول عدمه يلزم نقيض شمول عدمه لان
عليته شمول الوجود اذا كانت ثابتة كان نقيض شمول عدمه
ثابتا لا متناع ثبوت عدمه لما بينا من قبل فغند عدمها يجب ان
يكون نقيض شمول عدمه ثابتا في الجملة والا كانت العلية مدارا

او الافتقار ونقيض شمول الوجود

لنفيت شمول العدم وجودا وعدما هف وإذا ثبت نفيت
شمول العدم فلما ان يصدق شمول الوجود او الافتراق
وايما كان يلزم ثبوت احد الملزومين ويلزم من احدهما
ثبوت المدعي لوجوب تحقق الارز عند تحقق الملزم
فيلزم ثبوت المدعي وهو المطلوب والله اعلم بالصواب
واليه المرجع والمآب تمت هذه النسخة المباركة على يد
العبد الضعيف الخفيف المفتقر الى رحمة ربه اللطيف
خليل ابن حسن ابن خليل الحلبي في جارة قلعة الشريعة
بدار السلام حلب حررها الله تعالى عن الفتى والعا
والافات وقد فرغ من هذا الكتاب وقت

العصر من يوم الاربعاء المبارك في

شهر ربيع الثاني سبعة عشر

يوما من شهر سنة الف

ومائة واربعين

وصلى الله على سيدنا محمد

واله وصحبه اجمعين والحمد

لله رب العالمين